مستقبل جامعة الدول العربية (رؤية استشرافية)

The future of the League of Arab States (a forward-looking vision)

10.35781/1637-000-181-005

الباحث/ فيصل عبد الرؤوف عيد فياض*

*دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غزة، فلسطين

الملخص

ركزت هذه الدراسة على قراءة مسيرة جامعة الدول العربية من حيث نشأتها التاريخية، وبنيتها الهيكلية، ومحددات ميثاقها الأساسي، سياقاً نحو تقديم رؤية مستقبلية لسيناريوهات أدائها المحتملة. ومنذ انطلاق الجامعة عام 1945 كأول نموذج للمؤسسات الإقليمية في المنطقة، ساهمت بدور ملموس في تفعيل قنوات التواصل والعمل المشترك سياسياً، واقتصادياً، ومعرفياً. ومع ذلك، واجهت هذه المنظومة تحديات وعقبات مستمرة حالت دون بلوغ غاياتها الكاملة. وتنبع القيمة العلمية لهذا البحث من تبنيه منظوراً استشرافياً يحلل مسارات الجامعة المستقبلية بين ثلاثة خيارات: الركود والمحافظة على الوضع الراهن، أو التغيير والتدرج في الإصلاح، أو التراجع والاندثار، ولتحقيق هذا الهدف ومقاربة الإشكالية بعمق، استندت الدراسة إلى تكامل منهجي رصين يجمع بين المنهج التاريخي لتتبع النشوء، ومنهج تحليل النظم لفحص التفاعلات الهيكلية، والمنهج الاستشرافي لبناء السيناريوهات، وقد خلصت النتائج إلى حتمية التطوير المؤسسي، كاشفة عن غياب مجهودات حقيقية لتحديث الميثاق والهياكل الإدارية بما يتواءم مع المتغيرات المعاصرة. وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة صياغة استراتيجية تصحيحية شاملة تعيد بناء الجامعة لتواكب التحولات السياسية الراهنة في البيئة العربية.

الكلمات المفتاحية: مستقبل، جامعة الدول العربية، رؤية استشرافية.

ISSN : 2410-1818

The future of the League of Arab States (a forward-looking vision)

Researcher/ Faisal Abdul Raouf Eid Fayyad*

*PhD in Political Science and International Relations, Gaza, Palestine

Abstract

This study focuses on analyzing the trajectory of the League of Arab States in terms of its historical origin, structural framework, and foundational charter determinants, leading toward providing a forward-looking vision for its potential performance scenarios. Since the launch of the League in 1945 as the first model of regional institutions in the area, it has contributed a tangible role in activating channels of communication and joint action politically, economically, and knowledge-wise. However, this regional system has constantly faced challenges and obstacles that have prevented the full realization of its goals. The scientific value of this research stems from its adoption of a foresight perspective that analyzes the future pathways of the League among three options: stagnation and maintaining the status quo, change and gradual reform, or decline and extinction. To achieve this objective and examine the core problem in depth, the study relied on a rigorous methodological integration combining the historical approach to trace its emergence, the systems analysis approach to examine structural interactions, and the foresight approach to construct future scenarios. The findings concluded that institutional development is inevitable, revealing an absence of genuine efforts to modernize the charter and administrative structures to align with contemporary variables. Accordingly, the study recommended the necessity of formulating a comprehensive corrective strategy that rebuilds the League to keep pace with current political transformations in the Arab environment

Keywords: The future , the League of Arab States , a forward-looking vision.

ISSN : 2410-1818

المقدمة:

يتميز العالم العربي عن غيره بعناصر خاصة تجمع أبناءه وتدفعهم نحو الوحدة والتعاون والعمل المشترك، فاللغة العربية والجوار الجغرافي والدين الإسلامي والتاريخ والثقافة والمصير المشترك، كلها مرتكزات للنهضة والتعاون وترسيخ الوحدة العربية.

يُعد تأسيس جامعة الدول العربية حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية أسفرت عن بروتوكول الإسكندرية الصادر في 1944/10/7، حيث أُعلن عن قيام جامعة الدول العربية بتاريخ 1945/3/22، لتمثل مصالح جميع الدول العربية وتحقيق التعاون وتعميقه فيما بينها، والعمل على تمثيلها والدفاع عن مصالحها أمام الدول وفي المحافل الدولية.

وجاء تأسيسها كإحدى المتغيرات الناجمة عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ونتاجاً لمشاورات "عربية - بريطانية وعربية-عربية، وصولاً لاتفاق سبعة دول مؤسسة هي: العراق والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان واليمن والأردن ومصر.

حيث تعتبر جامعة الدول العربية الإطار المؤسسي للنظام العربي منذ أن تأسست، وقد واجهت العديد من القضايا والأزمات التي حاولت وسعت لمعالجتها، إما بالاعتماد على وسيلتي الوساطة والتحكيم، أو قيامها بالمساعي الحميدة، وتقصي الحقائق، وإرسال لجان التحقيق والتوفيق وفق المادة"5" من ميثاقها.

خاصة تلك التي وقعت بين الأطراف العربية، كالنزاعات الحدودية، والأزمة العراقية الكويتية 1961م، والأزمة الجزائرية المغربية 1963م، والحرب الأهلية اللّبنانية عامي"1976-1975م"، وكذلك حرب الخليج عام 1990م تحت مسمى قوات الردع العربية، وكذلك قيام الأمين العام بالمساعي الحميدة بين اليمن الشمالي والجنوبي عام1972 بسبب نزاع الحدود بينهما.

وقد كان لمعاهدة الدفاع المشترك في 1950/4/13 الأثر البالغ حيث حقّق نقلة نوعية في جامعة الدول العربية، لما نصت عليه المادة "السادسة" من الميثاق، على أن ما يقرره مجلس الدفاع المشترك بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزمًا لجميع الدول المتعاقدة، وفي إطار الأقطار العربية استخدمت الجامعة أسلوباً فعالاً لم يردْ بميثاقها، وهو إرسال قوات عربية لحفظ السلام كما حدث في الأزمة "العراقية-الكويتية" عام 1961.

وكذلك موقفها من القضايا المصيرية كالصراع العربي الإسرائيلي وموقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك الأزمات الداخلية في البلدان العربية، وما تبع ذلك من انقسامات وأزمات داخلية على خلفية حرب الخليج الثانية وصولا للحراكات والثورات الداخلية التي حدثت في العالم العربي.

في اللحظات الراهنة المنطقة العربية تعاني من أزمات وتواجه تحديات داخلية وخارجية تصل لحد الخطر وتكاد تهدد منظومة العمل العربي المشترك وبنية النظام العربي، ومن ثم تعطيل الطاقات

ISSN : 2410-1818

والإمكانات المتوفرة لمواجهة المشاكل الحالية، خاصة بعد الاحتلال الانجلو أمريكي للعراق الشقيق، وتوقف عملية السلام في "الشرق الأوسط"، وما آلت إليه الأوضاع السياسية في العالم، تلك الحقبة الصعبة التي وصل بنا الحال لما هو أسوأ في تاريخ المنطقة العربية.

والحديث عن المشاكل والمعوقات التي تواجه النظام العربي ومنظومة العمل العربي المشترك يطول، فهي أزمات قديمة ومستجدة، شائكة ومعقدة، إذ يتداخل العنصر الدولي بالإقليمي والعامل السياسي بالأمني والاقتصادي، ومن ثم فإن حالة النظام والجامعة العربية هي نتاج جملة متغيرات عربية وإقليمية ودولية أثرت وتأثر بشكل مباشر وغير مباشر على أداء وعمل جامعة الدول العربية.

الخطير في الموضوع حضور الطرف الدولي والإقليمي وتدخله بشكل يصل لحالة فرض الوصاية في بعض الساحات العربية، من خلال طرق مشاريع "شرق أوسطية" كبديل للأطر العربية الحالية، في خطوة تهدف من ورائها الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في النظام الدولي المعاصر، إعادة رسم خارطة المنطقة إستراتيجياً، دون التشاور حتى مع أصحابها، والتخطيط لمنح الكيان الصهيوني دوراً مركزياً للتحكم والقيادة باتجاه يهدد هوية وحضارة ومقدرات ومستقبل الأمة العربية.

إشكالية الدراسة:

إن من الصعوبة بمكان تطوير وتفعيل الجامعة العربية إزاء القضايا التي أُنشأت من أجلها، لأن ذلك يتعلق ببنية النظام العربي نفسه، وبما يتضمنه من تشوهات واختلالات كالقطرية والفساد والإرهاب بالإضافة لاندلاع النزاعات العربية العربية وكذلك أطماع الدول الإقليمية وهيمنة الدول الكبرى على المنطقة، كلها تؤثر بشكل كبير في إمكانية التطوير وتفعيل دورها وتحقيق أهدافها الموسومة سلفا في ميثاق التكوين الأول، إذ ليس مستحيلاً تطوير وتفعيل الجامعة العربية لكنه يحتاج لوقت طويل وجهد كبير وترتيب في بنية النظام العربي نفسه.

أسئلة الدراسة: ومن مشكلة الدراسة هنالك سؤال رئيسي:

ما هو واقع ومستقبل جامعة الدول العربية؟

ويتفرع منه عدد من الأسئلة الفرعية:

1-متى نشأت جامعة الدول العربية "الأسباب والظروف"؟

2- ما هي أبرز المآخذ القانونية والتنظيمية في ميثاق الجامعة الراهن والتي تعوق فاعلية أدائها السياسي والعملي؟

3-هل بات من المطلوب إحلال صيغة مؤسسية جديدة بديلة عن الجامعة العربية؟

وإن كان ممكن فما هي الآلية الواجب إتباعها لتطوير وتفعيل دور الجامعة العربية؟

4-ما هي مشاريع إصلاح جامعة الدول العربية من أجل دفع عجلة العمل العربي المشترك في مجالات المتعددة؟

ISSN : 2410-1818

5-ما هي السيناريوهات المتوقعة للنظام المؤسسي العربي(جامعة الدول العربية)؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى إنجاز الغايات التالية:

1. التقييم البنيوي والتاريخي: قراءة ظروف تأسيس جامعة الدول العربية، مع تشخيص الكفاءة التشغيلية لأجهزتها، وهياكلها، وبنود ميثاقها الأساسي.
2. استعراض بعض المشاريع والمقترحات العربية في إصلاح جامعة الدول العربية.
3. الاستشراف المستقبلي: صياغة تصورات مستقبلية مبنية على قراءة المسارات المتوقعة لآليات العمل والاداء داخل الجامعة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة قيمتها العلمية والتطبيقية من خلال الاعتبارات التالية:

1. الإثراء المعرفي والأكاديمي لأنها توفر مساهمة بحثية نوعية تجمع بين التوثيق التاريخي لنشأة الجامعة وصياغة قراءة استشرافية دقيقة لمستقبل العمل العربي المشترك.
2. تقديم مقاربة تحليلية وهيكلية فهي تمنح صناع القرار والباحثين أداة نقدية لفحص كفاءة الأجهزة الإدارية للجامعة ورصد متطلبات إصلاحها التنظيمي.
3. توعية القارئ الأكاديمي حيث تتيح للمهتمين بالشأن الإقليمي مادة علمية شاملة تلخص مشروعات التطوير السابقة والمسارات المستقبلية المتوقعة للأداء العام للجامعة.

مناهج الدراسة:

المنهج التاريخي: يفيد في العودة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيراً تأليفها، ليتم عرض الحقائق في مدلولاتها وفي تأليفها، بغية التوصل إلى مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة، فالرجوع للأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبيةً أو ايجابية، وهنا لابد لتتبع الجذور التأسيسية لجامعة الدول العربية وهيكلها ومعرفة ظروف النشأة(عوض، 1992).

منهج تحليل النظم: المنهج الذي يصلح لتحليل الظاهرة السياسية الخارجية لفهم مختلف أوجه المشاكل التي تواجه الباحثين في الدراسة وتحليل الظاهرة، وخاصة في طبيعة منظومة عمل مؤسسة جامعة الدول العربية، وكيفية اتخاذ القرار فيها، فكل نظام له مدخلاته وعناصره وأدواته، والتي تتم بعد ذلك المعالجة ثم يتضح هدفه والغرض منه والوظيفة التي تتجلى في مخرجاته.

ISSN : 2410-1818

المنهج الاستشرافي: تعتمد الدراسة على المنهج الاستشرافي عبر أداة "التخطيط بالسيناريوهات" لاستكشاف مآلات جامعة الدول العربية عبر ثلاثة مسارات: الجمود، أو الإصلاح، أو الاندثار. تهدف هذه الآلية إلى رصد المحركات وعوائق الميثاق لتقديم استراتيجية تصحيحية تضمن مواكبة المنظمة للتحولات الجيوسياسية الراهنة وتقليل نسب الغموض.

الأدوات البحثية:

اعتمد البحث على الأدوات الرئيسية من مراجع وكتب ومنشورات ورسائل علمية ودوريات وتقارير إستراتيجية، كما اعتمد البحث على الأدوات الثانوية من صحف والشبكة الدولية والمقابلات الشخصية.

مصطلحات الدراسة:

المنظمات الإقليمية :

المنظمات الإقليمية تعتبر مظهرا جديدا لنشاط العلاقات الدولية ووسيلة للتقارب والتعاون بين الشعوب والدول المتجاورة جغرافيا، والتي تجمعها مصالح مشتركة أو التي تربطها وحدة اللغة والدين، وأي تنظيم دولي إقليمي يرتكز على عدة أهداف منها تحقيق الأمن الجماعي وذلك من خلال نبذ الحرب وتحريم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات وكذلك تحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي... إلخ، ومن امثلة ذلك منظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي وغيرها .

أولاً. المنظمة الإقليمية هي: "تجمعات إقليمية يتم إنشاؤها بموجب اتفاق يعقد بين عدة دول مختلفة تترابط علاقاتها بروابط التضامن والجوار لحماية مصالحها وتنمية علاقاتها في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وحفظ السلم والأمن الدوليين."

ثانياً. جامعة الدول العربية:

منظمة إقليمية تضم الدول التي حققت شروط العروبة من آسيا وأفريقيا، ينص ميثاقها على توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة الاستقلال وسيادتها، والتعاون الوثيق في الشؤون الاقتصادية والمواصلات والثقافة والجنسية والاجتماعية والصحية. كما أكد الميثاق على عدم جواز اللجوء إلى القوة في المنازعات بين الدول الأعضاء واحترام نظم الحكم القائمة في دول الجامعة باعتبارها حقا من حقوق تلك الدول والعمل على حماية سيادة الدول الأعضاء.

ثالثاً. الأمن القومي العربي:

مفهوم الأمن القومي بأنّه "حماية مقومات الوجود العربي، وأهمها الأرض والهوية، وتطوير هذه المقومات، وصولًا إلى تحقيق الأهداف القومية، وذلك في مواجهة الأخطار الخارجية والداخلية القائمة والمحتملة."

ISSN : 2410-1818

إصلاح: الإصلاح: كلمة إصلاح مشتقة من الفعل أصلح وصلح وصْلح، وتدل على تغير حالة الفساد، أي إزالة الفساد عن الشيء.

يعني أيضا تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، الإصلاح خلافا للثورة ليس سوى تحسين النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو لتأخيرها، ويعني الإصلاح أيضا تعديل أو تحويل أو إلغاء ما هو قائم من تصورات وأفكار وهياكل ومؤسسات وإجراءات، وقد يتضمن إقامة مؤسسات جديدة أو استحداث ما يتصل بها من مفاهيم ونظم، فالإصلاح هو وسيلة الانتقال مما هو موجود اليوم إلى ما يود أن يراه المصلحون مستقبلا.

سيناريوهات: يعرّف ميشيل جوديه (Godet,2006) السيناريو بأنه وصف لواقع مستقبلي ممكن ومحتمل(هنا مستقبل جامعة الدول العربية)، يهدف إلى تسليط الضوء على القرارات الحالية المتخذة. ويتكون من صورة مستقبلية نهائية ومسار تطوري متسق يربط الحاضر بالمستقبل، مقسماً إياها إلى سيناريوهات استكشافية، وتنبؤية، ومعيارية ، ويعتمد هذا البناء على ربط المتغيرات لتوجيه التخطيط الاستراتيجي بشكل عقلاني ومنظم.

المحدد الزماني: من عام1944م لغاية 2009م

الإطار المكاني: المنطقة العربية "جامعة الدول العربية"

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

1. تناول د. أحمد يوسف أحمد في دراسة تقييمية منشورة عام 2005 عبر موقعه الإلكتروني، بعنوان "جامعة الدول العربية: حديث الستين عاماً"، مسيرة المنظمة عبر أربع مراحل تاريخية منذ التأسيس، معتمداً على المنهج التاريخي وتحليل صناعة القرار. خلصت الدراسة إلى تفاوت أداء الجامعة بين النجاح والإخفاق في ملفات التضامن والنزاعات العربية، موصيةً بضرورة الإصلاح الهيكلي، وتعديل نظام التصويت، وإنشاء برلمان عربي وهيئة لمتابعة تنفيذ القرارات.

2. أبرزت دراسة د. قاسم محمد عبد المنشورة عام 2012 في مجلة السيادة الدولية (العدد 22) بالجامعة المستنصرية في العراق، المعنونة بـ "الجامعة العربية وضرورة تفعيل مبادرات الإصلاح"، إشكالية تعديل أحكام ومواد ميثاق جامعة الدول العربية وتعارض النزعة القطرية مع الأهداف القومية المشتركة. وظف الباحث ثلاثة مناهج علمية هي: المنهج التاريخي لتتبع مسيرة الجامعة، ومنهج تحليل النظم، ومنهج اتخاذ القرار كأدوات تحليلية لتقييم أداء الدول الأعضاء وبنية الميثاق، بالإضافة إلى المنهج الاستشرافي بصفتها أداة استشرافية لصياغة الحلول المستقبلية. توصلت الدراسة إلى أن عجز الجامعة عن مواكبة

ISSN : 2410-1818

التحولات يرجع إلى أسباب سياسية بالدرجة الأولى، متمثلة في تقديم الدول لأحكامها الوطنية ومصالحها الضيقة على مبادئ العمل المشترك. وأوصت الدراسة بوجوب تفعيل مبادرات الإصلاح عبر التركيز على بناء قاعدة توافقية بالحدود الدنيا بين الأعضاء أولاً، وتجنب المشاريع الجدلية التي تفوق واقع الاتفاق العربي الراهن.

3. دراسة عصام بن نكاع(2005)، بعنوان "إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن، منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

تناولت نشأة الجامعة العربية وتطورها باستخدام المنهج التاريخي، ومن ثم تسليط الضوء على دور ومواقف الجامعة تجاه الأزمات العربية العربية، ومن خلال استخدام المنهج التحليلي تحليل موقفها الايجابي في كافة المجالات "السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية"، ومن ثم تطرقت إلى الإخفاقات التي رافقت الجامعة العربية والوقوف على نقاط القوة والضعف، ومن خلال استخدام المنهج الاستشرافي اقترحت الدراسة بعض المشاريع لإصلاح جامعة الدول العربية، وخلصت لضرورة اصلاح جامعة الدول العربية، وتشكيل برلمان عربي مشترك، وضرورة العمل على زيادة العمل العربي المشترك في كافة المجالات وخاصة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

4. تناولت دراسة أ.د. إبراهيم أبراش (2011) المنشورة في "الحوار المتمدن" بعنوان "في تفسير الانقلاب في سياسة جامعة الدول العربية"، التحول في دور الجامعة من العجز في الأزمات السابقة إلى التدخل النشط إبان الربيع العربي، وذلك باستخدام المناهج التاريخية والوصفية والاستشرافية. وخلصت الدراسة التي قيمت أداء مؤسسات الجامعة الرسمية إلى ضرورة عدم مراهنة الشعوب عليها، داعيةً لثورة شاملة لتغيير ميثاقها وهياكلها لتواكب التطورات. اطّلع على تفاصيل الدراسة كاملة عبر الحوار المتمدن.

5. بحث كتاب د. مجدي حماد "جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل" (2007) إشكالية التلازم بين المنظمة والنظام الإقليمي العام، معتمداً على المنهج التاريخي والوصفي والاستشرافي لتحليل أزمات الجامعة وآفاق تطويرها [1.4.1، 1.4.4]. وتوصلت الدراسة إلى أن استمرار الجامعة على المحك في ظل مخاطر تهدد الهوية العربية، موصية بضرورة الإصلاح الهيكلي وتفعيل مبادرات التطوير لتفادي انهيار النظام الإقليمي.

6. وثقت دراسة أحمد حسين (2005) بعنوان "انكسارات الواقع وتداعيات الحاضر" الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب، ومن خلال المنهج التحليلي على أن هناك استهدافاً منظماً للسيادة العربية، مُحللةً حالات الإخفاق في العمل العربي المشترك خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. أوصت الدراسة بضرورة ترتيب العلاقات العربية، وتعزيز دور جامعة الدول العربية، وتفعيل خطوات تكاملية ملموسة لمواجهة المخاطر المحيطة.

ISSN : 2410-1818

7. الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور(2002)، دراسة بعنوان "قراءة سياسية لميثاق جامعة الدول العربية وأسس تعزيز العمل العربي المشترك"، منشورة، مجلة بيت الحكمة، بغداد.

حيث تناولت الدراسة تاريخ جامعة الدول العربية ومراحل عديدة من عمر الجامعة باستخدام المنهج التاريخي، وركزت الدراسة على توضيح بنود الميثاق وكيفية اتخاذ القرار داخل الجامعة بين الدول الأعضاء باستخدام منهج اتخاذ القرار، وخلصت الدراسة بأن: عجز الميثاق يكمن في عدم مراعاته التحولات المستقبلية التي شهدها الواقع السياسي العربي، وكذلك التحولات السياسية الدولية، وأوصت الدراسة بتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ليتلاءم مع الواقع الجديد، وضرورة التزام الدول الأعضاء بما يقره الميثاق فيما بعد.

8. جميل مطر وآخرون(1983)، كتاب بعنوان: (جامعة الدول العربية بين الواقع والطموح)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت.

باستخدام المنهج التاريخي تطرقت إلى النشأة التاريخية للجامعة العربية وكذلك الى قراءات في ميثاق الجامعة وبروتوكول الإسكندرية وصولاً للتعديلات المقترحة، وباستخدام المنهج التحليلي والمقارن أبرزت المجالات الأساسية لنشاط الجامعة العربية من حيث الدور السياسي لها في استقلال بعض الأقطار العربية وفي إدارة المنازعات عبر مراحل نشأة الجامعة وكذا دور الجامعة في توطيد علاقة العرب بالعالم الخارجي، وخلصت الدراسة بأنه بات ضرورياً العمل على اصلاح جامعة الدول العربية من خلال تعديل الميثاق، وتشكيل برلمان عربي قوي، ومنح الأمين العام الصلاحيات الكافية وخصوصاً في تسوية النزاعات العربية العربية، وتدعيم أجهزة الجامعة ماليا، وضرورة تبنِي صيغة توافقية بين الأعضاء للعمل العربي المشترك.

9. حللت دراسة الدبهي وعبد الرسول (2018) الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي بالقاهرة فاعلية الجامعة العربية سياسياً واقتصادياً. واعتمد الباحثان على المناهج التاريخية، والوصفية، وتحليل النظم، والمنهج القانوني كأدوات لتشريح ميثاق المنظمة والوقوف على أزماتها البينية. وتوصلت النتائج إلى تباين الأداء بين النجاح والإخفاق، داعيةً لبدء الإصلاح من القضايا التوافقية لبناء الثقة المشتركة. وأوصت الدراسة بضرورة تعديل نظام التصويت وآليات فض المنازعات بالميثاق، مع تأسيس مجلس أمن قومي عربي لمواجهة التحولات.

10. استعرض كتاب "من أجل إصلاح جامعة الدول العربية" (2005) الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية إشكاليات العمل المشترك، معتمداً على المنهج الوصفي التحليلي والنقدي لتشريح الخصائص البنيوية وتأثيرات المتغيرات الدولية والإقليمية. خلصت الدراسة إلى أن طغيان النزعة القطرية وجمود الهيكل الإداري يهددان فاعلية الجامعة، مما يستوجب إصلاحاً مؤسسياً جذرياً.

ISSN : 2410-1818

11. قيم كتاب د. غالب العتيبي (2010)، الصادر عن مركز الدراسات والبحوث بجامعة الأمير نايف بن عبد العزيز، آليات جامعة الدول العربية في تسوية الخلافات البينية. وأثبتت الدراسة عجز الجامعة عن الارتقاء لطموحات الشعوب نظراً لضعف قراراتها، موصيةً بضرورة توحيد الصف لتقوية النظام الإقليمي وتعديل آليات التصويت لحماية الأمن القومي.

12. تناولت دراسة نجيب عوينات (2013) إصلاح جامعة الدول العربية من خلال منهج تاريخي ومنهج اتخاذ القرار، معتبرة أن أزمة الجامعة تكمن في ضعف الأداء لا في وجودها، مما يستوجب تعديل الميثاق وتفعيل المبادرات. خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير الجامعة لتجاوز جوانب القصور والخلافات العربية، وتماشياً مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

13. تناولت دراسة فواز موفق ذنون (2007) واقع جامعة الدول العربية وآفاقها باستخدام منهج تحليل النظم، لتقييم صراع الإرادات القومية والقطرية والدولية وتأثيره على العمل العربي المشترك. وأظهرت النتائج عجزاً في استثمار المنظمة لتحقيق المصالح، مع وجود توجهات نظرية للإصلاح التدريجي وضرورة تعديل الميثاق وتطوير الهيكل الإداري للجامعة.

14. تناولت دراسة حنان فالح حسن (2017) المنشورة في مجلة أبحاث العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية، أداء جامعة الدول العربية عبر المنهجين التاريخي والتحليلي لتقييم أجهزتها وأهدافها. خلصت الدراسة إلى ضعف الجامعة وعجزها عن حل النزاعات البينية، موصية بضرورة إجراء إصلاح شامل أو إلغاء المنظمة. المزيد من تفاصيل الدراسة متاح في محتوى البحث المذكور.

ثانياً. الدراسات الأجنبية

1. Dakhlallah, F. (2012). The League of Arab States and regional security: Towards an Arab security community? British Journal of Middle Eastern Studies, 39(2),

وظفت دراسة فرح دخل الله (2012) المنهج التاريخي لتشريح التطور البنيوي لجامعة الدول العربية، مؤكدة أن تراجع القومية الاندماجية وترسخ سيادة الدولة يخلقان بيئة مستقرة تتيح إمكانية بلورة "مجتمع أمني عربي". وخلصت الدراسة إلى أن هذا الإطار الأمني الجماعي المشترك يعتمد على دور محوري للجامعة، متجاوزاً المعضلات الهيكلية السابقة.

2. Youssef, H. (2014). Mediation and conflict resolution in the Arab world: The role of the Arab League. OSCE Yearbook 2013, 19, 233–245

حللت دراسة هشام يوسف (2014) بعنوان "الوساطة وحل النزاعات في العالم العربي" آليات الوساطة التي تعتمدها جامعة الدول العربية، مشيرة إلى سعيها لحماية المصالح العامة والقضية

ISSN : 2410-1818

الفلسطينية رغم تباين نتائج تدخلاتها بين النجاح والفشل. وخلصت الدراسة إلى أن تدخلات الجامعة غالباً ما تركز على تفادي النزاعات المستقبلية، وتعمل بشكل مستقل دون انحياز لقوى سياسية محددة. للحصول على تفاصيل أوسع، يمكن مراجعة الدراسة الأصلية.

3 .Gomaa, A. M. (1977). The foundation of the League of Arab States: Wartime diplomacy and inter-Arab politics, 1941–1945. Longman

دراسة أحمد جمعة(1977)، بعنوان: مؤسسة جامعة الدول العربية ودبلوماسية الحرب والسياسة العربية البينية ، 1941-1945 ، لندن.

في هذه الدراسة يتم تسليط الضوء على نشأة الجامعة العربية وسياستها الدبلوماسية في النزاعات العربية العربية، والعوامل التي أثرت على تطوير الجامعة وإصلاحها، منها ضعف التضامن العربي بين الدول الأعضاء، وضعف التأثير كان يعود للوضع السياسي الدولي والإقليمي الذي يؤثر في سياسة الجامعة العربية، وقد ذكر دور الجامعة العربية في كيفية مشاركتها في إدارة العمل العربي المشترك، حيث لم يكن دوراً يرتقي للمستوى المطلوب.

4. Rodriguez, R. M. (2011). The successes and failures of the Arab League. ResearchGate.

دراسة روبرتو إم رودريغيز(2011)، دراسة بعنوان: "نجاحات وفشل جامعة الدول العربية"، بحثت دراسة مستقلة نشأة جامعة الدول العربية كأقدم المنظمات الإقليمية (22 مارس 1945)، مستخدمةً المنهج التاريخي والتحليلي لمقارنتها بالمنظمات المعاصرة، حيث أثبتت تميز بنيتها القائمة على الروابط الثقافية بدلاً من الاتصال الجغرافي. وتوصلت النتائج إلى تباين كفاءة الجامعة في تسوية الملفات؛ فبينما نجحت أداة الدعم الخارجي في مساندة استقلال سوريا، ولبنان، وليبيا، وتونس، ودعم قيام دولة فلسطين، أصيبت بجمود تام وانقسام حاد إزاء النزاعات الداخلية بين الأعضاء.

5. Kim, S. H. (2009). The experiment for the Arab unity and the role of the Arab League in it.

دراسة كيم سن ها (2009) بعنوان: "تجارب الوحدة العربية ودور جامعة الدول العربية فيها"

بحثت دراسة علمية مستقلة القاسم المشترك في المشاريع الوحدوية العربية ودور جامعة الدول العربية فيها، مستخدمةً المنهج التاريخي المقارن لتقييم تجارب (الجمهورية العربية المتحدة، الاتحاد العربي، واتحاد المغرب العربي). وتوصلت النتائج إلى إخفاق هذه المحاولات في تحقيق الوحدة الشاملة بسبب تغليب المصالح الإقليمية الضيقة، مؤكدةً وجوب استناد المشاريع إلى ميثاق الجامعة لتأصيل التعاون. وأوصت الدراسة بالتحديث التدريجي لمنظومة الجامعة كقائد للعمل الوحدوي، وتعديل ميثاقها لبناء منظمة نابعة من القوة العربية الذاتية بعيداً عن الإملاءات الخارجية.

ISSN : 2410-1818

التعليق على الدراسات السابقة:

ركزت جميع الدراسات السابقة على دور جامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك، وتناولت بعض التدخلات من طرف جامعة الدول العربية تجاه أزمات عربية سابقة، وكذلك على مراحل الإستقرار والبقاء والإنجاز والإستقلال التي مرت بها، ثم تناولت جهود ومحاولات إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي، إلى جانب دورها في المنطقة العربية.

في محاولة فهم الدور الحالي والتصور المستقبلي للجامعة العربية، من خلال قراءة أبرز وأهم المبادرات والمقترحات والخطوات التي قامت بها الجامعة أو بعض أعضائها في سبيل تطوير وتفعيل أدائها على المستوي المؤسسي ومن أجل دفع عجلة العمل العربي المشترك في مجالات المتعددة.

ونُورد هُنا بأنه لا شك أن هناك عدة كتب ودراسات قد تناولت جامعة الدول العربية ومراحل تطورها، حيث اختلفت وتعددت وجهاتها، على الرغم من تعددها وتنوعها إلا أنها لم تستطع إعطاء صورة معمقة عن أداء ومواقف جامعة الدول العربية تجاه الأزمات العربية السابقة، وتناولت مشاريع الإصلاح التي تناولت أفكار ومقترحات عدة، لذا فسنضيف في هذه الدراسةالعلمية وبشكل معمق الكثير من النقاط الجديدة، من خلال التركيز على إصلاح جامعة الدول العربية وتسليط الضوء على سيناريوهات مستقبلية، وكذلك التعمق في تسليط الضوء على الدور الحالي والتصور المستقبلي للجامعة العربية، من خلال قراءة أبرز وأهم المبادرات والمقترحات والخطوات التي قامت بها الجامعة أو بعض أعضائها في سبيل تطوير وتفعيل أدائها على المستوى المؤسسي ومن أجل دفع عجلة العمل العربي المشترك في مجالات المتعددة، وكذلك تفتح آفاق لصناع القرار والمهتمين لوضع الخطط الهادفة لإصلاح النظام العربي ككل وإصلاح جامعة الدول العربية.

وما الذي تحتاجه جامعة الدول العربية من مشاريع إصلاح ومقترحات للنهوض بالواقع العربي، ومحاولة حل أي أزمة عربية-عربية في المستقبل، وسنطرح عدة سيناريوهات وهي: سيناريو أن يظل وضع جامعة الدول العربية دون إصلاح أو تطوير(الركود)، ثم سيناريو تحقيق تحول تدريجي في مؤسسات الجامعة العربية(تطوير)، وآخر سيناريو الإندثار وإيجاد بديل(التلاشي).

هيكل الدراسة:

يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة ثلاثة محاور بحثية متكاملة، يسعى من خلالها الدراسة إلى تتبع مسيرة جامعة الدول العربية، واستعراض قنواتها التنظيمية، وتشخيص واقعها الإداري وفق التقسيم الآتي:-

المبحث الأول: الظروف التأسيسية لجامعة الدول العربية.

المبحث الثاني: المسار التطوري والمحطات التاريخية للمنظمة.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: الآليات الهيكلية للجامعة في مواجهة التحديات المعاصرة.

وتناول الفصل الثاني المسارات الاستشرافية لمستقبل جامعة الدول العربية في عدة محاور بحثية :

المبحث الأول: سيناريو الركود والمحافظة على الوضع الراهن.

المبحث الثاني: سيناريو التحول التدرجي وتطوير الكفاءة المؤسسية.

المبحث الثالث: سيناريو التفكك المؤسسي والتلاشي التدريجي للمنظمة.

تمهيد:

يمتاز الفضاء الجيوسياسي العربي بخصوصية بنيوية فريدة؛ إذ تلتقي أقطاره على مرتكزات وهوية مشتركة تدفعه بشكل حثيث نحو صياغة مشروعات الوحدة والتكامل الإقليمي. وتتجلى أبرز هذه الروابط البينية في اللسان العربي الموحد، والجوار الجغرافي الممتد، والدين الإسلامي الجامع، فضلاً عن وحدة التاريخ، والثقافة، والمصير المشترك؛ وهي محددات شكلت عبر العصور حواضن أساسية للنهضة العربية المشتركة.وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتبدّل موازين القوى الدولية، تلاقت المشاورات (العربية - البريطانية) مع الرغبة (العربية - العربية) لبلورة جبهة موحدة تناهض الاستعمار؛ وهو ما تكلل ببروتوكول الإسكندرية (7 أكتوبر 1944)، وصولاً إلى إعلان قيام "جامعة الدول العربية" في الثاني والعشرين من مارس عام 1945 باتفاق سبع دول مؤسسة هي: (مصر، والعراق، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، ولبنان، واليمن، والأردن)، لتصبح المنظمة الإطار المؤسسي الجامع للنظام الإقليمي العربي، والذراع الدبلوماسي المدافع عن مصالحه في المحافل الدولية.وعلى مر عقود من التفاعل، تصدرت الجامعة المشهد لمجابهة وتفكيك قضايا وأزمات حادة عصفت بالاستقرار الإقليمي؛ مستعينةً بالآليات التي أقرتها المادة "الخامسة" من ميثاقها كـ (الوساطة، والتحكيم، والمساعي الحميدة، وتقصي الحقائق)، لاسيما في النزاعات البينية والحدودية؛ كالأزمة العراقية الكويتية عام 1961، والنزاع الجزائري المغربي عام 1963، والحرب الأهلية اللبنانية (1975-1976)، ونزاع الحدود بين شطري اليمن عام 1972. كما طورت الجامعة أدوات مرنة لم ينص عليها ميثاقها صراحة، وتمثلت في إرسال "قوات الردع العربية" لحفظ السلام.ورغم النقلة النوعية التي أحدثتها معاهدة الدفاع العربي المشترك (13 أبريل 1950) بإقرارها إلزامية قرارات مجلس الدفاع بأغلبية الثلثين وفق المادة "السادسة"، ومواقف الجامعة الراسخة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن تتابع الأزمات-بدءاً من انقسامات حرب الخليج الثانية عام 1990، وصولاً إلى الحراكات والتحولات الداخلية المعاصرة-قد كشف عن فجوة عميقة بين نصوص الميثاق التقليدية وكفاءة الأداء التنفيذي للمنظمة.إن هذا التباين البنيوي بين الإرادة الوحدوية والجمود القانوني والتنظيمي الراهن، يضع فاعلية جامعة الدول العربية وجدواها المستقبلية تحت مجهر المساءلة الأكاديمية؛ وهو ما يفرض قراءة استشرافية دقيقة لمسارات أدائها المحتملة لتقديم رؤية إصلاحية شاملة تجيب عن إشكالية هذه الدراسة.

ISSN : 2410-1818

الفصل الأول

المبحث الأول: الظروف التأسيسية لجامعة الدول العربية.

المبحث الثاني: المسار التطوري والمحطات التاريخية للمنظمة.

المبحث الثالث: الآليات الهيكلية للجامعة في مواجهة التحديات المعاصرة.

المبحث الأول: الظروف التأسيسية لجامعة الدول العربية:

استهلت المنظومة العربية مسيرتها في مطلع القرن التاسع عشر بخوض كفاح مرير ضد الهيمنة الاستعمارية ناصبةً الاستقلال والسيادة كهدف أسمى، وتوازى هذا الحراك مع رغبة جماعية جارفة لإرساء دعائم التكامل والوحدة القومية. وفي هذا السياق، تصدرت أولويات الأقطار التي نالت استقلالها آنذاك ضرورة تشييد كيان مؤسسي يجمعها ويعزز من متانة الروابط البينية، بما يكفل استقرار المجتمعات العربية ويحمي مكتسباتها المستقبلية وتطلعاتها المشتركة. وكان نتاج هذه الجهود الإعلان الرسمي عن تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945. ومن هذا المنطلق، يفحص هذا الجزء طيف البيئات والظروف التي سرعت بظهور هذه المنظمة، مع تتبع محطات صياغة وثيقتها وميثاقها التأسيسي.

التأسيس التاريخي لجامعة الدول العربية:

شكّل بزوغ الجامعة عام 1945 محطة تاريخية بارزة في التاريخ العربي الحديث؛ لكونها تجسيداً مؤسسياً للتطلعات المشتركة نحو وحدة الهدف والمصير للشعوب العربية. كما جاءت لتوفر مظلة تنسيقية للعمل الجماعي، تهدف إلى تعزيز قنوات التضامن والتكامل البيني، وتطوير آليات التعاون المشترك في الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، وحماية الأمن القومي الشامل.

وفي سياق تنامي ظاهرة التنظيم الدولي والإقليمي، توجهت الدول العربية نحو تعزيز روابطها المشتركة المرتكزة على أبعاد تاريخية وسياسية وثقافية موحدة لإنشاء تكتل خاص بها. ويتشابه هذا المسار مع نماذج دولية أخرى مثل منظمة الدول الأمريكية التي تقتصر عضويتها على دول القارة الأمريكية، بينما اشترطت جامعة الدول العربية في ميثاقها هُوية عربية خالصة للدولة الراغبة في الانضمام (غانم، 1965، ص8).

وتستدعي قراءة مراحل النشأة العودة إلى مناخ الحرب العالمية الثانية وما قبلها، حيث تصاعدت حركات التحرر الوطني مستندة إلى المد القومي كقوة دافعة لحراكها الثوري. ووفرت ظروف الحرب مناخاً مواتياً لتلك الحركات، إذ كشفت المعارك التي دارت على الأراضي العربية عن الأهمية الاستراتيجية البالغة للمنطقة، وأبرزت ترابطها ككتلة اقتصادية وجيوسياسية واحدة. ورأت النخب العربية في هذه التحولات فرصة مواتية للتخلص من النفوذ والاستعمار الأوروبي والسعي نحو تكتيل الصفوف. وفي المقابل، حاولت بريطانيا استغلال هذه التطلعات لكسب تأييد الدول العربية وضمان

ISSN : 2410-1818

ولائها من خلال إبداء دعمها لفكرة التحرر وتشكيل اتحاد إقليمي يسهل احتواؤه لاحقاً؛ وبناءً على هذه الرؤية، أعلنت لندن في 24 فبراير 1943 مساندتها لأي حراك عربي يهدف إلى صياغة وحدة سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية مشتركة (محافظة، 1983، ص31).

وبناءً على هذه المعطيات، سارعت الأقطار العربية التي كانت تتمتع بالاستقلال في تلك الحقبة- وهي مصر، والعراق، وسوريا، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، وإمارة شرق الأردن، واليمن-إلى عقد سلسلة من اللقاءات التشاورية لبلورة مشروع الاتحاد المشترك. وفي الغضون، التأمت اللجنة التحضيرية المنبثقة عن هذه الدول في الفترة من 25 سبتمبر إلى 7 أكتوبر 1944، حيث نجحت في صياغة الركائز والمبادئ الأولية التي قامت عليها الجامعة ضمن وثيقة تاريخية عُرفت بـ "بروتوكول الإسكندرية"، والتي جرى التوقيع عليها رسمياً في 7 أكتوبر 1944 (محافظة، 1983، المصدر السابق، ص50).

وفقاً لما نصت عليه وثيقة التأسيس، تتكون البنية الهيكلية لجامعة الدول العربية من ثلاثة أجهزة رئيسية "مجلس الجامعة، والأمانة العامة، واللجان الفنية المتخصصة". (هلال، 1993، ص77)

وفي سياق متصل، تمحورت الأهداف الاستراتيجية فيحماية السيادة الوطنية وترسيخ الاستقرار الإقليمي، وكذلك تفعيل التكامل البيني ورعاية المصالح المشتركة.

يقوم ميثاق جامعة الدول العربية على خمسة مبادئ تشغيلية ناظمة تشمل: التكافؤ والمساواة السيادية بين الأعضاء، وحماية الاستقلال والسيادة الوطنية، وحظر التدخل في السياسات الداخلية، وفض الصراعات بالوسائل السلمية، وترسيخ المساعدة المتبادلة (غانم، 1965، ص37-39). وبتحليل الباحث، يتبين أن هذه المبادئ وظفت لحماية "السيادة الوطنية الضيقة" بدلاً من تشكيل قوام اندماجي فاعل. واستشرافياً، فإن استمرار هذا النمط يفرض استبدال الآليات الحمائية التقليدية بأطر تعزز التكامل القومي المؤسسي لمواكبة المتغيرات الراهنة.

وتهدف جامعة الدول العربية إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين أعضائها، مع التركيز على حماية سيادة الدول العربية ومصالحها المشتركة (شهاب، 1978، ص 18-19)، وقد شهدت المؤسسة تطوراً ملحوظاً في عدد أعضائها ليصل إلى 22 عضواً، بالإضافة إلى تأسيس هياكل إدارية متخصصة ومجالس وزارية، لتشمل حالياً 19 منظمة عربية متخصصة (موقع جامعة الدول العربية).

محفزات وظروف التأسيس:

سعت القيادات السياسية العربية في الأوزار الأخيرة للحرب العالمية الثانية إلى استثمار تحولات المشهد الدولي لتجسيد طموحات الوحدة، وبدأت مشاورات بينية معقدة نجحت في إخراج "جامعة الدول العربية" كإطار تنظيمي موحد.(مطر وهلال، 1993، ص 224).

ISSN : 2410-1818

بريطانيا أبدت الدعم للوحدة عبر تصريحات وزير خارجيتها "إيدن" عامي 1941 و1943 لضمان مصالحها (يحيى، 1966، ص75). ورغم تلك التدخلات، تؤكد التحليلات أن التوجه الوحدوي العربي كان أصيلاً واستجابةً للمد الوطني المتصاعد، ولم يكن نتاجاً للمبادرات البريطانية (جبر، 1995، ص219).

تفاعل البيئات الداخلية والخارجية في تأسيس الجامعة:

إجمالاً، أنشأت الجامعة في بيئة تاريخية تختلف تماماً عن الواقع المعاصر؛ إذ لم يكن الوطن العربي يتألف من اثنتين وعشرين دولة كما هو الحال اليوم، بل اقتصرت العضوية المؤسسة على سبع دول مستقلة فقط هي: (مصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن، وسوريا، وإمارة شرق الأردن، ولبنان، والعراق) (محافظة، 1983، ص30).

إقرار الاستقلالية القانونية للمنظمة:

عكست الأحكام القضائية للمحكمة الإدارية الاعتراف الرسمي بالشخصية الاعتبارية المستقلة لجامعة الدول العربية؛ حيث أقرت بامتلاكها كياناً قانونياً منفصلاً عن الدول الأعضاء يمنع إلزامها بتطبيق التشريعات الوطنية في حال غياب اللوائح الداخلية. وأكدت المحكمة عدم تقيد الجامعة بصفتها منظمة إقليمية دولية بالقوانين المحلية، مرجعةً تنظيم شؤونها والتزاماتها إلى لوائحها الخاصة ونظامها الأساسي المستقل (FITZMAURICE, 1952, p.33-35).

يرى الباحث أن ميثاق عام 1945 جاء انعكاساً مباشراً لهواجس "السيادة القطرية" الناشئة آنذاك على حساب طموحات "التكامل القومي"، مما حوّل الجامعة منذ نشأتها إلى مجرد منتدى تنسيقي يفتقر لسلطة فوق وطنية قادرة على فرض الالتزام الفعلي. وقد أنتج هذا المناخ التأسيسي قيوداً هيكلية مزمنة، تصدرها مأزق "قاعدة الإجماع" الذي تحوّل إلى حق فيتو مقنّع كبّل المجالس الوزارية وعطل اتخاذ القرارات الحاسمة في الأزمات العربية البينية. كما أن إسقاط بند الالتزام المشترك المنقول من بروتوكول الإسكندرية منح الدول الأعضاء غطاءً تشريعياً للتحلل من التوجهات القومية العليا، مما أضعف مناعة النظام الإقليمي أمام الاختراقات الخارجية. وتأسيساً على ذلك، فإن استمرار العمل بنصوص قانونية صُنعت لبيئة القرن الماضي يقود المنظمة حتماً نحو سيناريو الركود والاندثار المؤسسي. وتفرض المستجدات الجيوسياسية الراهنة صياغة استراتيجية تصحيحية شاملة تبدأ بالتخلي عن الإجماع لصالح الأغلبية المؤهلة، وتحديث الهياكل الإدارية لتنتقل الجامعة من التنسيق الشكلي إلى الاندماج الفعلي.

ISSN : 2410-1818

ميثاق الجامعة العربية:

يقع ميثاق الجامعة في عشرين مادة تعرضت لأهداف الجامعة ومبادئها، ولشروط وإجراءات العضوية،

ولهيكلة الجامعة وكيفية اتخاذ القرارات، ولبعض الأحكام الانتقالية التي لا تخلو منها كل معاهدة دولية.

أهداف الجامعة:

تسعى جامعة الدول العربية إلى توثيق الصلات بين الدول العربية وصيانة استقلالها والمحافظة على أمن المنطقة العربية وسلامتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية، ولتحقيق هذه الأهداف أُنشئت العديد من المؤسسات وأبرمت عدة اتفاقات منها (الزعيم، 1984، ص 296).

يرى الباحث أن آليات فض النزاعات في ميثاق 1945 شكلت قيداً بنيوياً جرّد الجامعة من مرونتها التنفيذية برهن التدخل بطلب الأطراف وتجريد القرارات من الإلزامية. ورغم أن معاهدة 1950 حاولت استدراك هذا الشلل عبر إقرار تدابير الدفاع الشرعي الجماعي وتبني قاعدة الأغلبية المؤهلة، إلا أن رهن الاختصاص النهائي بمجلس الأمن الدولي يعكس ارتهاناً تشريعياً مستمراً للإرادات الدولية وتبعية بنيوية تعطل السيادة الأمنية المشتركة في مواجهة التحولات الراهنة.

العضوية في جامعة الدول العربية:

حددت المادة الأولى من وثيقة الميثاق المحددات التشريعية لآلية الانضمام؛ حيث منحت كل دولة عربية تحظى بالسيادة الكاملة حق الالتحاق بالمنظمة، عبر تقديم طلب رسمي يُودع في مقر الأمانة العامة الدائمة، ليُعرض على مجلس الجامعة في أول دورة انعقاد تالية لتقديم الطلب. وبناءً على هذا النص، تتفرع العضوية إلى مسارين قانونيين: العضوية التأسيسية (الأصلية) والعضوية بالالتحاق (الانضمام).

وقد شهدت المسيرة التطبيقية لهذه المادة محطات من الجدل والتحفظ السياسي بين الأعضاء، ومن أبرز تلك الحالات:

الأزمة العراقية الكويتيّ(1961): واجه مسعى دولة الكويت لنيل العضوية اعتراضاً رسمياً قاطعاً من قِبل الجمهورية العراقية آنذاك، استناداً إلى ادعاءات تاريخية بتبعية الأراضي الكويتية لها، وهو ما دفع الوفد العراقي للانسحاب من جلسات الانعقاد تعبيراً عن رفضه. ورغم ذلك، مضى مجلس الجامعة في إقرار قبول العضوية الكويتية تفعيلاً للمادة السابعة من الميثاق، والتي تقضي بأن القرارات الصادرة بالإجماع (مع استبعاد الدولة المعترِضة في هذه الحالة) غدت نافذة وملزمة للأطراف التي قبلت بها (الفتلاوي، 2011، ص31).

ISSN : 2410-1818

جدلية الهوية اللغوية لجمهوريتي الصومال وجيبوتي: أثار طلب التحاق جيبوتي والصومال بأروقة الجامعة تبايناً في وجهات النظر بين الدول الأعضاء، نظراً لعدم اعتماد اللغة العربية كلغة أم أولى ورسمية في الدوائر الحكومية واليومية لهذين البلدين. غير أن مجلس الجامعة تجاوز هذا العائق الدستوري بعدما ارتأى في حيثيات قراره أن الجذور التاريخية والسلالية للشعبين تعود إلى أصول وقبائل عربية، وبناءً عليه جرى اعتمادهما رسمياً كدولتين كاملتي العضوية (الفتلاوي، 2011، المصدر السابق، ص33).

وهنا يرى الباحث أن قبول عضوية الصومال وجيبوتي عكس تغليباً للمصالح الجيوسياسية والأمنية لتأمين مضيق باب المندب على المحددات الثقافية الصارمة للميثاق. وقد ترتب على ذلك تحول تشريعي ألزم البلدين باعتماد العربية لغة رسمية في دساتيرهما، وتدويلها بالأنظمة التعليمية برعاية الجامعة. كما تحولت العضوية لشبكة أمان دعمت الصومال في أزماته الأمنية وجيبوتي بنزاعاتها الحدودية. واستشرافياً، تمثل هذه التجربة نموذجاً للمرونة المؤسسية التي تُوجب الانتقال من الجمود التشريعي إلى صياغة أطر استراتيجية مرنة توازن بين الهوية والمصالح العليا.

آليات عمل المجلس والهيكل التنظيمي للأمانة العامة:

تنطلق أعمال مجلس جامعة الدول العربية بالمصادقة على جدول الأعمال المعتمد، لتُحال ملفاته بعد ذلك إلى لجان فرعية مؤقتة (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والمالية والإدارية، والقانونية)، وتُمثّل الأمانة العامة الجهاز التنفيذي والدائم المسؤول عن تسيير الملفات الإدارية والمالية والسياسية للمنظمة، ويرأسها أمين عام يُنتخب بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء لولاية مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد برتبة سفير (المجذوب، 2006، ص 390-391). وتشترط المادة الثانية عشرة من الميثاق استقلاليته التامة عن توجيهات الحكومات، ويعاونه أمناء مساعدون بكادر وظيفي واستشاري يضم نحو 500 موظف دائم و350 موظفاً بنظام العقود.

التعاقب التاريخي للأمناء العامين ومقر الجامعة:

تولى إدارة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية منذ نشأتها الشخصيات القيادية التالية(موقع جامعة الدول العربية):

1. **السيد/ عبد الرحمن عزّام**.(1945-1952)
2. **السيد/ عبد الخالق حسونة** (1952-1972): شغل مناصب وزارية سابقة، وجُددت ولايته لثلاث دورات متتالية، تلتها تمديدات استثنائية حتى تنحيه.
3. **السيد/ محمود رياض** (1972-1979).
4. **السيد/ الشاذلي القليبي** (1979-1991).
5. **الدكتور/ عصمت عبد المجيد** (1991-2001).

ISSN : 2410-1818

6. **الدكتور/ عمرو موسى** (2001-2011).
7. **الدكتور/ نبيل العربي** (2011-2016).
8. **السيد/ أحمد أبو الغيط** (2016-2026).
9. **السيد/ نبيل فهمي**(1 يوليو 2026 – لغاية الآن) .

وتنص المادة العاشرة من الميثاق على أن مدينة القاهرة هي المقر الدائم لجامعة الدول العربية. وقد استقرت الممارسة السياسية للجامعة على عرف تقليدي يقضي باختيار الأمين العام من مواطني دولة المقر (جمهورية مصر العربية)، وهو العرف الذي جرى استثناؤه مرة واحدة فقط في تاريخ المنظمة عند نقل المقر مؤقتاً إلى تونس.

تُشير القراءة التاريخية لسلسلة الأمناء العامين، والتي شهدت مؤخراً تعيين السيد نبيل فهمي، إلى الحضور البارز للدبلوماسية المصرية التي تولت هذا المنصب ثماني مرات من أصل تسع. ويرجع هذا الاستقرار المؤسسي إلى ثقل مصر الجيوسياسي ووجود المقر الدائم في القاهرة، حيث جرى العرف الدبلوماسي على اختيار الأمين العام من الدولة المضيفة لتيسير التواصل. ويظل تولي التونسي الشاذلي القليبي للمنصب نموذجاً استثنائياً ارتبط بنقل المقر مؤقتاً إلى تونس إبان تجميد عضوية مصر (1979-1989). ومن منظورٍ تفاؤلي، يرى الباحث أن فتح الباب مستقبلاً لـ "التدوير الدوري" للمنصب بين الأشقاء العرب سيعزز من روح التشارك والمساواة السيادية، ويضفي مرونة حيوية تواكب تطلعات التحديث.

الاختصاصات الوظيفية لإدارات وقطاعات الأمانة العامة:

وتشمل أهم قطاعات الأمانة العامة الشؤون السياسية، والاقتصادية، والأمن القومي، وتدار عبر 1200 موظف يخضع تعيينهم للمادة 12 من الميثاق المقيدة بترشيحات الحكومات والمحاصصة المالية، بدلاً من الجدارة التنافسية. وبتحليل الباحث، أدى هذا العيب البنيوي لتحويل الوظائف الفنية العليا لمكافآت تقاعدية سياسية فرّغت المنظمة من الكفاءات الشابة وجردت الموظفين من الولاء المؤسسي المستقل. واستشرافياً، يفرض التحول الشامل تعديل شروط التوظيف بالميثاق، وتأسيس مفوضية مستقلة تدير مسابقات علنية ومفتوحة للشباب العربي لربط الاستمرار الوظيفي بمؤشرات الأداء الفعلي.

وهنا يتناول الباحث التعليق على المجالس الوزارية المتخصصة لانها مستحدثة كأدوات التنسيق القطاعي في الأبعاد الصحية والاجتماعية، والأمنية والقانونية، والتنموية والبيئية، والمعرفية والإعلامية، فيرى بأن كثرة المجالس واللجان والمنظمات التابعة لجامعة الدول العربية، والتي أُنشئت بغرض تدعيم التعاون العربي المشترك، باتت عبئا على كاهل الجامعة التي أصابها الضعف، مما أضعف فاعليتها في حل النزاعات العربية والتعامل مع بعض القضايا العربية، لذا وجب تطوير هذه المجالس واللجان والمنظمات التابعة لجامعة الدول العربية.

ISSN : 2410-1818

النظم القانونية للتصويت واتخاذ القرار بمجلس الجامعة:

نظمت المادة السابعة من الميثاق التأسيسي القواعد الحاكمة لعملية التصويت ونطاق إلزامية القرارات الصادرة عن المجلس، حيث أسست لمبدأين رئيسيين: أن القرارات المتخذة بتوافق الآراء الإجماع: تتمتع بصفة الإلزام القانوني لكافة الأقطار الأعضاء، في حين أن القرارات الصادرة بنظام الأغلبية: ينحصر أثرها الإلزامي على الدول التي أبدت موافقتها وقبولها لها فقط.

ومع ذلك، لم يجعل الميثاق من قاعدة الإجماع شرطاً عاماً لجميع القضايا المطروحة، بل حصر تطبيقها في مسارات محددة، بينما اعتمد مستويات أخرى للتصويت بناءً على طبيعة الملفات المعروضة، وذلك وفق التقسيم الآتي:

أولاً. اشتراط الإجماع المطلق

ثانياً. اشتراط أغلبية الثلثين

ثالثاً. اعتماد الأغلبية العدد 1+50%(موقع جامعة الدول العربية).

النظام التصويتي والمفاعيل القانونية لقرارات المجلس:

يقوم نظام التصويت داخل مجلس الجامعة على مبدأ الندية السيادية؛ حيث تحظى كل دولة عضو بصوت واحد مستقل، وتنظم المادة السابعة من الميثاق القواعد الحاكمة لعملية إصدار القرارات، وتدحض نصوصها التصور الشائع بأن "الإجماع" هو الآلية الوحيدة لتمرير التوجهات السياسية؛ إذ أجازت المادة اتخاذ القرارات عبر مسارين تصويتيين هما التوافق المطلق (الإجماع) أو التصويت بالأغلبية، مع التمييز الدقيق بين المفاعيل والآثار القانونية المترتبة على كل مسار منهما.

وقد قصر الميثاق اشتراط "الإجماع" كشرط صحة وجودي لانعقاد القرار-بحيث يترتب على غيابه بطلان الإجراء بالكامل-في حالتين موضوعيتين نصت عليهما المادتان السادسة والثامنة عشرة، وذلك على النحو التالي:

أولاً. تدابير صد العدوان العسكري (المادة 6): في حال وقوع هجوم مسلح أو نشوء مهددات بوقوع اعتداء على أي دولة عضو، يمتلك المجلس صلاحية إقرار السياسات الدفاعية اللازمة لدحر الهجوم، ويُشترط ل نفاذ هذا القرار صدوره بالإجماع المطلق، مع استبعاد صوت الدولة المعتدية من النصاب التصويتي وحساب الإجماع إذا كانت تندرج ضمن الأقطار الأعضاء.

ثانياً. قرار إسقاط العضوية والفصل (المادة 18): يصدر قرار إقصاء أي دولة وفصلها من سلك المنظمة نتيجة إخلالها بالالتزامات والموجبات التي يفرضها الميثاق بالإجماع أيضاً، على أن يُستثنى صوت الدولة المعنية بالإجراء من عملية الحساب والتصويت.

ISSN : 2410-1818

وفيما دون هاتين الحالتين الاستثنائيتين، قسّم الميثاق مستوى الإلزام القانوني بناءً على حجم التوافق؛ فالقرارات المتخذة بإجماع الآراء تكتسب صفة النفاذ الإلزامي الشامل والمباشر على كافة الدول المشتركة، بينما ينحصر الأثر القانوني للقرارات الصادرة بالأغلبية (الأكثرية) في مواجهة الدول التي أبدت قبولاً ومصادقة عليها دون غيرها.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: المسار التطوري والمحطات التاريخية للمنظمة

فرضت التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة حاجة ملحة لتطوير الهيكل التنظيمي وآليات عمل جامعة الدول العربية، استناداً إلى ميثاقها وقرارات القمة (جبر، 1995، ص227). ورغم النص القانوني الصريح على التطوير في المادة التاسعة عشرة، فإن معظم مبادرات التحديث منذ عام 1945 واجهت تعثراً كبيراً، باستثناء نجاحات محدودة لم تؤثر بشكل ملموس في مسيرة العمل العربي المشترك (أحمد، 2004، ص46).

أولاً. محاولات تطوير سابقة:

مسارات المحاولات التاريخية لتطوير المنظمة:

أسهم التواضع التشريعي للجامعة وغياب إلزامية نصوصها في حمايتها من التفكك، إذ لم تشكل عبئاً سيادياً يستدعي انسحاب الأعضاء، مما مكّنها من الصمود أمام الأزمات البينية مدفوعة بروابط عروبية متجذرة وحسابات عقلانية لتقدير المصالح (أحمد، 2005، ص4-6)، وبالموازاة مع ذلك، واجهت المبادرات التحديثية التاريخية لتجاوز القصور البنيوي-كمقترحي سوريا لحظر التفاوض المنفرد (1948) والتصويت بالوزن الديموغرافي (1951)-عقبة غياب التوافق الرسمي (أحمد، 2005، ص13). ورغم إقرار معاهدة الدفاع المشترك لعام 1950، فإن نصوصها القائمة على أغلبية الثلثين عُطل تطبيقها الفعلي (أحمد، 2005، ص14)، وهو المصير ذاته الذي واجه مبادرة العراق (1954) ومقترحات الأمانة العامة (1955-1956) لتمرير قرارات ملزمة بالأغلبية واستحداث جمعية شعبية نتيجة غياب الإرادة السياسية الجمعية للأعضاء.

ثانياً. جدلية مأسسة القضاء الإقليمي (محكمة العدل العربية).

أصدرت قمم الإسكندرية 1964 والقاهرة 1996 قرارات بتأسيس "محكمة العدل العربية" استناداً للمادة 19 من الميثاق التي تتيح التعديل بأغلبية الثلثين، غير أن المشروع واجه جموداً تاريخياً وبقي معطلاً دون آليات تنفيذية لغاية اليوم.

يرى الباحث أن تجميد مشروع "محكمة العدل العربية" منذ عام 1964 يبرهن على توجس الأنظمة من نشوء سلطة قضائية فوق وطنية تملك حق الفصل الملزم، مما أفرغ المادة 19 من قيمتها التشريعية. وأدى هذا التعطيل إلى تدويل النزاعات البينية عبر ترحيلها إلى محكمة لاهاي، وتجريد الجامعة من أدوات الحسم القانوني واستبدالها بوساطات دبلوماسية مؤقتة. واستشرافياً، فإن استمرار هذا الغياب يدفع المنظمة نحو سيناريو الاندثار، مما يفرض تفعيل المحكمة بأغلبية الثلثين لمأسسة العدالة الإلزامية ومواكبة التحولات الراهنة.

ISSN : 2410-1818

ثالثاً. مسار مبادرات تعديل الميثاق في قرارات القمم العربية(2001 - 1974) :

واجهت محاولات تعديل ميثاق جامعة الدول العربية (1974-2003) جموداً مستمراً نتيجة الأزمات الجيوسياسية، حيث انتقلت من التعديل الدستوري في السبعينات إلى التأجيل في الثمانينات وعقدة غزو الكويت في التسعينات (أحمد، 2005، ص 14). وشهد مطلع الألفية تحولاً نحو "التطوير الشامل" بدلاً من التعديل المباشر، لتختتم ثلاثة عقود من العجز التنظيمي عبر قمم بيروت 2002 وشرم الشيخ 2003 (إعلان بيروت، 2002؛ البيان الختامي لقمة شرم الشيخ، 2003).

حراك الإصلاح المؤسسي وتأطير المقترحات (بعد عام 2003):

أعادت تداعيات احتلال العراق عام 2003 إحياء المساعي التحديثية داخل المنظومة الإقليمية عبر حزمة من الرؤى الهيكلية لإصلاح الجامعة (محجوب، 2004، ص175). وبادرت الأمانة العامة قبيل قمة تونس 2004 بتصنيف المقترحات في مسارين؛ شمل الأول أطروحات التغيير الجذري لإعادة صياغة البنية التشريعية (الرؤيتين الليبية واليمنية)، بينما ضم الثاني مقترحات القواسم المشتركة للاندماج وتحديث مفاصل العمل المشترك (تقرير الأمانة العامة، 2004). وتضمن هذا المسار التوافقي التوصية بإنشاء برلمان عربي، ومجلس للأمن القومي، ومحكمة عدل مستقلة، ومصرف للاستثمار، وآلية لمتابعة القرارات، ومجلس للثقافة، إلى جانب مراجعة نظم التصويت ودفع التكامل الاقتصادي (تقرير الأمانة العامة، 2004).

ونذكر هنا نموذجاً أنه خلال أزمة وحرب الخليج الثانية (1990-1991) التي جاءت على خلفية اجتياح العراق للكويت، أدت الأزمة إلى حدوث انقسام خطير داخل مؤسسة الجامعة العربية وأدى إلى تراجع عمل الجامعة لسنوات عديدة، وظهر غياب المشروع العربي الموحد والارادة السياسية للجامعة العربية تجاه تلك الأزمة، وأن ما زاد في هشاشة دور الجامعة العربية في التعامل مع الأزمة هو الضغوطات الخارجية وهذا ما دفع أمينها العام في تلك الفترة (الشاذلي القليبي) إلى تقديم استقالته مما عزز من فشل الجامعة في حل الأزمة داخل الإطار العربي لتُحوَل إلى الاطراف الدولية للتعامل معها وهو ما أدى بالتالي إلى قيام الحرب التي لم تقتصرْ في آثارها التدميرية على العراق فحسب بل شمل المنطقة بأسرها (السيد، 2004، ص 69).

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: الآليات الهيكلية للجامعة في مواجهة التحديات المعاصرة

أولاً. المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ثانياً. هياكل وآليات التنسيق الاقتصادي

ثالثاً: أجهزة أخرى أنشئت بموجب قرارات من مجلس الجامعة العربية

رابعاً: أجهزة جامعة الدول العربية والتحديات الراهنة

أولاً. أطر ومحددات الأمن القومي العربي:

تتعرض الأقطار العربية لمهددات استراتيجية معقدة بسبب موقعها الجغرافي الرابط بين القارات القديمة، ووفرة مواردها الطبيعية التي جعلتها حجر زاوية في التوازنات الدولية المعاصرة (عاشور، 2017، ص143). ورغم غياب البعد الدفاعي والتنسيق العسكري تماماً عن ميثاق الجامعة لعام 1945 لحساب القضايا الإجرائية والمدنية كالجنسية وتأشيرات السفر (ميثاق جامعة الدول العربية)، إلا أن المنظمة واجهت اختباراً ميدانياً مبكراً بانخراط دولها السبع في حرب فلسطين عام 1948 بموجب قرار جماعي تحت رايتها السياسية (المحافظة، 1983، ص35).

شهدت قمة عمان عام 1980 التبلور الرسمي لمصطلح "الأمن القومي العربي" لتنمية قدرات الأمة وحماية سيادتها (عاشور، 2017، ص170)، بعد أن كان الميثاق قد اكتفى في مادته السادسة بإقرار "الدعم المتبادل" ضد الهجمات العسكرية. وقد فرضت ارتدادات نكبة 1948 تحديث المقاربات الأمنية، فتمخض عنها توقيع "معاهدة الدفاع المشترك عام 1950" كتعديل ضمني للميثاق، تنازلت بموجبه الدول اختيارياً عن جزء من سيادتها المطلقة عبر اعتماد نظام تصويت يرتكز على أغلبية الثلثين لتجاوز آلية الإجماع المعطلة.

دخلت معاهدة الدفاع المشترك حيز التنفيذ في 7 أغسطس 1952 لتعويض قصور ميثاق الجامعة التأسيسي عبر إقرار مبدأ التكافل الجماعي، مستحدثةً أجهزة تنفيذية متخصصة كمجلس الدفاع، والهيئة الاستشارية، واللجنة العسكرية الدائمة، والأمانة العسكرية. ورغم ارتكاز المنظومة تاريخياً على التنسيق العسكري، إلا أن التحديات المعاصرة فرضت توسيع مفهوم الأمن القومي العربي ليشمل جوانب حيوية ممتدة عابرة للحدود كالأمن المائي، والغذائي، والجنائي، والحدودي (الكيلاني، 1997، ص 426 - 427).

وهُنا يُمكن القول بأن الأمن العربي بمفهومه ومؤسساته وخططه، منذ ولادته وحتى اليوم، استمرّ يُعاني أمراضاً وعقبات في مُعظم مراحل حياته.

ISSN : 2410-1818

مسارات التطور والانحسار في المشروع الاستراتيجي العربي

استعاد مفهوم الأمن القومي العربي زخمه في الخمسينات والستينات مع تنامي التيار الوحدوي والمشروع القومي، والتي تجلت ذروتها في قيام تجربة الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، غير أن هذا الحراك أُصيب بانتكاستين متتاليتين تمثلتا في وقوع الانفصال عام 1961 وعدوان عام 1967، مما أدى إلى خبو شعلة هذا المشروع الشامل، وترتب على تلك الانكسارات الجيوسياسية انحسار واضح في الأبعاد الاستراتيجية للأمن المشترك، لتقتصر الجهود في بادئ الأمر على إدارة تداعيات الهزيمة العسكرية وإزالة آثار العدوان. ولاحقاً، قادت التحولات البنيوية المنظومة الإقليمية إلى مراجعة بعض المبادئ التقليدية الثابتة والانتقال نحو تبني خيارات بديلة تجسدت في اعتماد ومتابعة "مبادرة السلام العربية" المقرة في قمة بيروت (مارس 2002)، والتي جرى تأكيد التمسك بمساراتها في قمة تونس (مايو 2004).

تجليات الاستقرار الإقليمي والمحددات الثلاثة للأمن القومي:

برز في الربع الأخير من القرن العشرين أحد النماذج التطبيقية لحماية الأمن الإقليمي، والمتمثل في التدخل السوري لإنهاء نيران الحرب الأهلية اللبنانية التي امتدت بين عامي (1976 و1990)؛ وجاء هذا التحرك لإجهاض مساعي القوى الدولية والصهيونية التي استهدفت تفتيت الساحة اللبنانية، وتقويض التوجهات التحررية والمد القومي في منطقة الشرق الأوسط.

وقد تخلل تلك الحقبة الحرجة الغزو الإسرائيلي للأراضي اللبنانية (1982-1985)، وما صاحبه من حراك وطني نجح في إسقاط مسودة اتفاقية السلام المفروضة بين الحكومة اللبنانية وسلطات الاحتلال والمؤرخة في 17 مايو 1983. وتُوّج هذا الصمود بانسحاب وإجلاء القوات المحتلة من الجنوب اللبناني بفضل العمليات الميدانية للمقاومة الوطنية اللبنانية.

يحدد غالب العتيبي ثلاث ركائز للحماية القومية تشمل استحقاق الحماية الذاتية ببناء قدرات عسكرية رادعة، وتكامل الإرادة السياسية لتوحيد القرار ضد التهديدات الوجودية، والتنمية والتمكين الاقتصادي والإنتاجي البيني لتعزيز المنعة المشتركة (العتيبي، 2010، ص180-181). وبتحليل الباحث، يفرض هذا التنظير صياغة استراتيجية تصحيحية تدمج بين الردع العسكري والتكامل التنموي عابر الحدود لمواكبة التحولات الراهنة في البيئة العربية.

ويرى الباحث في هذا المقام أن منظومة الأمن القومي ما زالت تقع تحت وطأة التجاذب الجدلي بين ثنائية "المنظور القومي والتوجه القطري" داخل أروقة العمل المشترك. ويعود ذلك بالأساس إلى قيام العواصم العربية-ولا سيما في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991-بحظر منح أي صلاحيات قومية عليا لجامعة الدول العربية. وبموجب هذا التوجه، جُرِّدت المنظمة من أي سلطة تنفيذية على الدول الأعضاء، سواء فرادى أو مجتمعات؛ نظراً لتمسك الحكومات بحدود سيادتها الوطنية الضيقة.

ISSN : 2410-1818

وأسفرت هذه الحالة عن إصابة الأمن القومي بالشلل والعجز، جراء التناقض الصارخ بين هيمنة المصالح القطرية الواقعية وطموحات الأمن العربي المشترك.

يتميز الأمن القومي العربي بطبيعة إقليمية وقومية فريدة تميز الأمة العربية، مما يستدعي التمييز بين الأمن الوطني لكل دولة والأمن القومي الشامل (العتيبي، 2010، ص182). وبناءً على ذلك، تقع على عاتق الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مسؤولية تجاوز التحديات وتعزيز التعاون لتحقيق الأمن القومي المشترك (العتيبي، 2010، ص182).

تحديات الأمن القومي العربي:

لا يمكن دراسة الأمن القومي العربي بنيوياً بالتوازنات والتفاعلات الدولية؛ إذ سعت القوى العظمى تاريخياً للتدخل الحظرى لمنع تشكل تكتل إقليمي فاعل، من خلال هندسة النزاعات البينية وتكريس التبعية الجيوسياسية لضمان مصالحها الحيوية وزعزعة استقرار الأقطار المشتركة (عاشور، 2017، ص199).

ويرى الباحث بأنه يتطلب تشخيص مهددات الأمن القومي صياغة استراتيجية حماية تتجاوز الخطر الصهيوني التقليدي لاستيعاب تعقيدات النزعات القطرية، والمحاور الشرق أوسطية الناشئة، وأمن النفط. ويفرض هذا الانكشاف إصلاحاً بنيوياً يرتكز على تحديث المنظومة المعرفية، ومأسسة الفكر الوحدوي، وتحقيق التكامل الاقتصادي والاندماج الإنتاجي عابر الحدود. لمواكبة التحولات الراهنة وحماية الهوية الإقليمية.

ISSN : 2410-1818

الفصل الثاني

المبحث الأول: سيناريو الركود والمحافظة على الوضع الراهن.

المبحث الثاني: سيناريو التحول التدرجي وتطوير الكفاءة المؤسسية.

المبحث الثالث: سيناريو التفكك المؤسسي والتلاشي التدريجي للمنظمة.

المسارات الاستشرافية لمستقبل جامعة الدول العربية:

انطلقت مسيرة جامعة الدول العربية بهدف جوهري يتمثل في تمتين الروابط البينية بين الأقطار الأعضاء، وحماية استقلالها الوطني، والانعتاق من النفوذ الاستعماري، علاوة على تطويق النزاعات العربية-العربية لتهيئة البيئة المناسبة لنيل الوحدة وتفعيل آليات العمل القومي المشترك. ومع ذلك، ورغم العمق الزمني والتجربة الطويلة للمنظمة منذ إعلان تأسيسها عام 1945 في شتى الميادين، إلا أن واقع الممارسة العملية كشف عن عجزها عن تجسيد الطموحات الوحدوية للشعوب العربية. وظلت المنظومة الإقليمية عاجزة عن حسم القضايا الاستراتيجية المصيرية-وعلى رأسها القضية الفلسطينية-أو تسوية الخلافات الإقليمية مثل النزاع حول الجزر الإماراتية، فضلاً عن إخفاق أدواتها الدفاعية في صد والاعتداءات العسكرية التي استهدفت بعض سيادات الدول الأعضاء.

وفي ظل تنامي معدلات التدخلات الخارجية من قِبل القوى الإقليمية والدولية في الشؤون العربية، تصاعدت حدة المهددات الجيوسياسية التي تواجه النظام الإقليمي المشترك، مدفوعة بانتشار الحروب الداخلية، وتعمق مظاهر التجزئة والانقسام، وتراجع الوزن النسبي للدور العربي على الساحة العالمية، وصولاً إلى التحولات السياسية العاصفة التي خلفتها موجات الحراك العربي المعاصر. وأمام هذا التراجع في الإرادة السياسية وانحسار فاعلية الجامعة في إدارة الأزمات، غدا من الضروري إعادة تقييم مستقبل جامعة الدول العربية في مواجهة التحولات السياسية الراهنة؛ وذلك عبر صياغة رؤية إصلاحية جذرية تُعيد بناء المنظمة بما يتوافق مع الواقع العربي الجديد، والعمل على وضع نماذج وسيناريوهات احتمالية ومستقبلية تمكنها من مواكبة التطورات المتسارعة والمستجدة.

وهنا نطرح ثلاث سيناريوهات مستقبلية لجامعة الدول العربية، انطلاقاً من ظروف الواقع وهي كالآتي:

المبحث الأول: سيناريو الركود والمحافظة على الوضع الراهن.

يفترض سيناريو "الوضع الراهن" استمرار جامعة الدول العربية في أدائها التقليدي دون إصلاح، مما يكرس الجمود الهيكلي وينذر بتزايد التجزئة وغياب التطوير المؤسسي. يشير تحليل (مأمون باقر، ب. ت) إلى أن عقوداً من الأزمات الداخلية والخارجية والتدخلات الدولية حالت دون تشكيل كيان

ISSN : 2410-1818

عربي متماسك، مما أفقد الجامعة مصداقيتها وفاعليتها في التحرك المستقل نتيجة غياب الإرادة المشتركة للدول الأعضاء.

لقد ساهمت عوامل متعددة في إضعاف أداء جامعة الدول العربية وتفريغها من محتواها، مما أدى إلى تشرذم العلاقات العربية وتغليب الإرادات القطرية على العمل العربي المشترك (عبد الفتاح، 2024). ورغم الجدل حول انتهاء النظام الإقليمي العربي بعد أزمات العراق في 1990 و2003، تظل الجامعة قائمة كمنظمة تعبر عن توجهات الحكومات، مما يستوجب إعادة صياغة ميثاقها (عبد الفتاح، 2024).

يُعزى الركود البنيوي في جامعة الدول العربية إلى غياب الإرادة السياسية للتكامل، وارتهان أجهزتها الفنية لمصالح الحكومات، مما يكرس استمراريتها كمنظمة تمثل الأنظمة لا الشعوب. ورغم الحاجة الماسة لإصلاح شامل يعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن التحديات الراهنة واستقرار الدول الداخلي يربط أي تطوير حقيقي بمدى زمني بعيد.

أما مستقبل جامعة الدول العربية فسيكون مرتبطاً بالواقع الراهن، وبالتالي لربما تشهد الجامعة العربية اضطرابات أو تغيرات كبيرة، فالواقع مليء بالصعاب والأزمات، لكن باعتقادي أن الجامعة ستبقى تعاني من مسألة عدم الثقة بين بعض الدول الأعضاء، وفي هذا الصدد قال "محمد ناجي أحمد" سفير مفوض بالجامعة :"المشكلة في جامعة الدول العربية تكمن في الإرادة السياسية للدول الأعضاء التي تمنعها من التطبيق وبالتالي حتى يصادقون على بعض القرارات، يصادقون عليها فقط على سبيل المماراه وعلى سبيل المجاملة لكن عندما يأتون إلى بيوتهم لا يطبقونها"(أحمد ، 2004) خصوصاً تجاه القضايا العربية الهامة، بالإضافة للتعاون في إطارها سيكون محدوداً، هذا سيُبقي الحال القائم موجوداً .

تأسست جامعة الدول العربية على مبدأ التوافق السياسي والرضا العام، مما خلق مفارقة بين تعزيز مرونة النظام وبين فرض حق الاعتراض الذي أعاق فاعليتها، مكرساً بذلك قُطرية الميثاق على حساب المنطق القومي، ونتيجة لضعف التدخلات البينية، والتجزئة السياسية، والهيمنة الخارجية، فإن مستقبل الجامعة في المدى القريب سيظل مكبلاً بالجمود والتبعية، مع اقتصار حراكها على إدارة الأزمات الطارئة دون تغيير هيكلي في مسارها.بل سيبقى وضعها المستقبلي في المدى القريب على الأقل كما هو عليه الآن، ونورد هنا عدة أسباب للإخفاق في التطوير وهي:

1- تستند الرؤية النقدية لواقع جامعة الدول العربية إلى مفارقة جوهرية؛ فبالرغم من امتلاك المنطقة مقومات تكاملية فريدة، إلا أن الهيكل الحالي بات عاجزاً عن تلبية الطموحات القومية. ويمكن تلخيص الأسباب الموضوعية لهذا الجمود والتراجع في النقاط التالية (المجذوب، 2006، ص414):

أولاً: هدر المقومات الاستراتيجية المشتركة: تتميز المنظومة العربية برصيد فريد من الانتماء القومي، والإرث الحضاري الموحد، والمصالح الاقتصادية والمصيرية المتشابكة، وهي روابط تكاملية

ISSN : 2410-1818

لا تجتمع لأي تكتل إقليمي أو دولي آخر في العالم، ومع ذلك تفتقر الجامعة للآليات المؤسسية لاستثمار هذا الرصيد.

ثانياً: الاستهداف الجيوسياسي والتهديد الوجودي: تواجه المنطقة مهددات مباشرة ومستمرة متمثلة في المشروع الصهيوني الاستيطاني والتوسعي، والذي يستهدف اقتلاع الشعب الفلسطيني وتشويه الهوية الحضارية للأمة، وهو خطر يتطلب دفاعاً جماعياً تعجز الآليات الحالية عن توفيره.

ثالثاً: المفارقة بين الأسبقية التاريخية والجمود البنيوي: تمتلك الجامعة ميزة ريادية كونها سبقت في التأسيس والظهور معظم المنظمات الإقليمية الكبرى في العالم (مثل الاتحاد الأوروبي)، إلا أنها عجزت عن مواكبة التطور التنظيمي الذي حققته تلك المنظمات لاحقاً.

رابعاً: الفراغ المؤسسي وغياب آليات التكامل: اتسمت التجارب التنظيمية في فضاء التعاون العربي بالضعف؛ فالجامعة تمتلك هُوية قومية واضحة في نصوصها، لكنها تفتقر إلى شبكة مؤسسية تنفيذية قادرة على تحويل الهوية إلى برامج عمل واقعية.

وتأسيساً على هذه المعطيات، يُستنتج أن جامعة الدول العربية بتركيبتها الراهنة لم تعد مؤهلة أو قادرة على قيادة قاطرة التكامل والوحدة العربية في شتى الميادين؛ نظراً لارتباط مسيرتها بسلسلة ممتدة من الإخفاقات البنيوية. ويُشكل المشهد السياسي شاهداً بارزاً على هذا التراجع، ويتضح ذلك جلياً من خلال الشواهد التالية (المجذوب، 2006، ص414):

1–المثل الأول هو الأزمات و الخلافات العربية التي لا تهدأ، وإخفاق الجامعة على إيجاد الحلول لها. فالحروب العربية الأهلية لا تتوقف، والصراع العربي مع الدول المجاورة قائم على قدم وساق.

2- استمرار التصادم بين بعض الثنائيات على صعيد التعامل والسلوك في الجامعة العربية.

3- التنافس على قيادة وزعامة جامعة الدول العربية بشكل غير مُعلن، برغم أن الأقدر لهذا الدور هو الدور المصري دون مُنازع.

4–الصمت أحياناً الذي تلتزمه الجامعة إزاء الأحداث والمتغيرات السياسية على الساحة العربية، وإذا أتيح لها الإفصاح فبكلمات عامة أومواقف إدانة فقط. (كموقف العرب اتجاه العدوان الصهيوني في فلسطين).

باعتقادي أن الدور المستقبلي للجامعة العربية سيكون -انطلاقاً من واقع التغيرات السياسية العربية-سيكون مليئاً بالصعاب وبُطء في التطور والتقدم وتحسن الأداء.

ISSN : 2410-1818

وبتقديري أن دور مصر المحوري في النظام العربي والإقليمي والدولي قادر على النهوض بواقع جامعة الدول العربية في وقت قصير لكنه يحتاج لتكاتف الجهود العربية معها كالسعودية وباقي الدول الحريصة على بقاء وإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية، فضلاً عن العمل الدؤوب مع الأمانة العامة للجامعة بضرورة تطوير هذه المؤسسة العربية لتواكب التطورات السياسية الراهنة.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: سيناريو التحول التدرجي وتطوير الكفاءة المؤسسية

التحولات الراهنة وحتمية التحول نحو الفاعلية الإقليمية:

أولاً. المنعطف السياسي وفرص التحول التنظيمي: تعيش المنظومة الإقليمية في الوقت الراهن منعطفاً جيوسياسياً حاداً، لاسيما في أعقاب التحولات السياسية العاصفة التي شهدتها الأقطار العربية. وتُشكل هذه المرحلة نافذة حقيقية للإنعتاق من حالة الركود المؤسسي والجمود الهيكلي الذي لازم جامعة الدول العربية لعدة عقود، والانتقال نحو طور جديد من الكفاءة والفاعلية؛ بما يضمن استعادة الجسم العربي لاستقراره وتماسكه بناءً على ركائز حديثة تعزز قدرته الاستباقية على مجابهة كافة التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية.

ثانياً. استثمار الخبرة التاريخية ودوافع التحديث: أفرزت المسيرة الطويلة للجامعة في إرساء ركائز العمل القومي رصيداً ضخماً من الخبرة والدراية التراكمية في إدارة الأزمات على مختلف مستوياتها. وقد أتاح هذا المسار لصناع القرار فرصة حقيقية للاستفادة من الإخفاقات والنكسات السابقة، حيث بات الواقع المعاصر للدول العربية يفرض تفعيل قطار الإصلاح،

مدفوعاً بضغوط داخلية نتجت عن موجات الحراك العربي-بغض النظر عن مآلاتها وتراجع أهدافها لاحقاً-إلى جانب المطالب والإملاءات الخارجية الصادرة عن القوى الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

ثالثاً. البنية المؤسسية وإدارة التجاذبات البينية: وفي غمار التناقضات والخلافات العربية، استمرت جامعة الدول العربية في تمثيل الكيان المؤسسي والمظلة الجامعة القادرة على توفير مساحات لاحتواء النزاعات والأزمات الناشئة بين الدول الأعضاء، عبر أدوار تطبيقية تاريخية تراوحت نتائجها بين النجاح النسبي والإخفاق في حسم هذه الخلافات.

شكلت التحولات الدولية، لا سيما ما بعد القطبية الثنائية وهجمات سبتمبر والغزو الأمريكي للعراق، ضغطاً هيكلياً على النظام العربي، مما أدى إلى تعاظم الانتقادات لجامعة الدول العربية وتصاعد الدعوات لإصلاحها أو إلغائها، وقد جاءت هذه المطالبات في سياق الاحتجاجات الشعبية العربية، لتضع الجامعة أمام خيارين: التحديث الوظيفي أو الإقرار بالفشل (إسماعيل، 1979).

إن استمرار منظومة العمل الإقليمي المشترك في الارتهان لأطر تقليدية ومفاهيم هيكلية جامدة لا يتماشى مع ديناميكية العلاقات الدولية المعاصرة؛ إذ يؤول ذلك بالمنظمة حتماً إلى الوقوع في فخ الركود وفقدان كفاءتها التنفيذية. ومن هذا المنطلق، أضحى تحديث ركائز هذا الكيان وتطوير أدواته التشغيلية حاجة ملحة ومصيرية لرفع مستوى الأداء وتحقيق الغايات القومية المشتركة.

ISSN : 2410-1818

علاوة على ذلك، كفلت المادة التاسعة عشرة من الميثاق الأساس التشريعي لهذا التحديث عبر تحديد آليات تعديل الوثيقة التأسيسية؛ وهي ميزة قانونية جعلت أطروحات ومشاريع الإصلاح حاضرة بانتظام على أجندة الجامعة منذ توقيع الميثاق عام 1945، على الرغم من أن الأغلبية العظمى من تلك المساعي التاريخية عانت من التعثر والتعطيل ولم تترجم إلى منجزات ملموسة.

تلقت الجامعة العربية على مدار سنوات سابقة مقترحات تطوير من سبع دول هي: مصر والسعودية واليمن وليبيا والسودان وقطر والأردن، كان من أبرزها المصرية والسعودية واليمنية والقطرية، لكن الأمين العام للجامعة العربية السيد/عمرو موسي قام بدمج المبادرات في ورقة واحدة لإصلاح الجامعة تحقق التقارب بين المقترحات والأفكار المختلفة للدول العربية.

لقد أثبتت القمم العربية الأخيرة في لبنان"2002م"، ومصر"2003م"، وقمة تونس "2004" والجزائر"2005"، والسودان"2006م" وقمة الرياض"2007م"، وقمة دمشق "2008م"، وقمة الدوحة "2009م"، عزم الأنظمة العربية على العمل من أجل الإصلاح الداخلي وخاصة إصلاح الجامعة العربية، فقد تلقت الجامعة العربية على مدار السنوات الطويلة من عملها مقترحات تطوير من سبع دول بما فيها مصر والسعودية واليمن وليبيا والسودان وقطر والأردن. ولعل أبرز هذه المبادرات كانت السعودية والمصرية واليمنية والقطرية، لكن الأمين العام للجامعة العربية السيد/ عمرو موسى قام بدمج المبادرات في ورقة واحدة لإصلاح الجامعة تحقق التقارب بين المقترحات والأفكار المختلفة للدول العربية(هريدي، 2004)

تُشير المتغيرات الجوهرية الراهنة في المنطقة العربية إلى إمكانية نشوء مسار ديمقراطي حقيقي يعزز الاستقرار المجتمعي، ويؤسس لبرنامج انتقال سلمي نحو التعددية. وفي هذا السياق، تبدو عملية تحديث الوثيقة التأسيسية لجامعة الدول العربية متطلباً ملحاً رغم ما يحيط بها من عقبات؛ إذ تُمثل النصوص الحالية حجر العثرة الأبرز الذي قاد المنظمة إلى التراجع والضعف في مشهدها المعاصر. فالقواعد المعمول بها لم تعد توائم إحداثيات النظام الإقليمي المعقد، نظراً لأنها صيغت في الأساس لتعبر عن معطيات مرحلة التأسيس وتوجهات الدول السبع المنشئة لها. فقد أبصر هذا الميثاق النور في أعقاب وضع الحرب العالمية الثانية لأوزارها، وقبل ولادة منظمة الأمم المتحدة التي باتت ترسم اليوم موجهات العمل للمنظمات الإقليمية. وبناءً على ذلك، أصبحت مواد الاتفاقية عاجزة عن مواكبة التحولات العربية والدولية المتسارعة. وفي هذا الصدد، يرى السيد هشام يوسف أن الخلل الهيكلي في الميثاق يعود إلى إقراره عام 1945، وهي الحقبة التي كانت تسعى فيها الدول الأعضاء لنيل سيادتها، ولم يكن بمقدور صُنّاع القرار وقتها استشراف الآليات المستقبلية لفض النزاعات بالطرق السلمية.(Youssef, 2014, p. 238-241):

ISSN : 2410-1818

وفي سياق متصل، تسعى جامعة الدول العربية إلى تحديث وتطوير قدراتها الذاتية في مجال إدارة وتسوية الأزمات عبر مسارين رئيسيين:(Youssef, 2014, p. 238-241)

1. المسار الإصلاحي التشريعي والمؤسسي
2. المشروعات والآليات التشغيلية لفض النزاعات

جدلية تدوير رئاسة الأمانة العامة ومحورية دولة المقر

أثار مقترح كسر احتكار قيادة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تباينات سياسية واضحة في العمل العربي المشترك، ويمكن تتبع محطات هذه الجدلية من خلال الشواهد التالية:

- **المبادرة الجزائرية:(2004)** بادرت الدبلوماسية الجزائرية قبيل انعقاد القمة الدورية لعام 2004 بطرح مشروع قانوني يقضي بـ "تدوير منصب الأمين العام" بين الدول الأعضاء بصفة دورية. ورغم الزخم الذي أحدثه المقترح ومساحات النقاش الحادة التي فجرها، إلا أنه عجز عن تعديل الممارسة المستقرة، وبقي واقع الحال على ما هو عليه دون تغيير تشريعي.
- **الترشيح القطري المرجأ:(2011)** تكرر المشهد التنافسي في عام 2011 حينما تقدمت دولة قطر رسمياً بترشيح "عبد الرحمن بن حمد العطية" لتولي قيادة الأمانة العامة. ومع ذلك، آثرت الدوحة لاحقاً سحب مرشحها والتنازل لصالح المرشح المصري؛ لتستمر الجامعة في السير على النهج التقليدي نفسه، والمتمثل في بقاء المقر الدائم بالقاهرة والاحتفاظ بالجنسية المصرية للأمين العام.

ورغم هذه السجالات السياسية، يرى الباحث أنه بالنظر إلى المكانة التاريخية الرائدة لجمهورية مصر العربية، ودورها الريادي في حماية الأمن القومي، واحتضان القاهرة للمقر التأسيسي، فإنه لا يوجد ما يمنع استمرار تولي شخصية مصرية للأمانة العامة، لاعتبارات استراتيجية ولوجستية عديدة تدعم استقرار المنظمة.

وتأسيساً على ذلك، يُستنتج أن أي تحول ارتقائي أو تطوير تدرجي في آليات عمل الجامعة-وإن اتسم بالبطء-سيظل ارتداده مرتبطاً بشكل وثيق بمدى فاعلية وقوة الدور المصري المحوري في المنطقة العربية، باعتباره صمام الأمان والرافعة الأساسية لتفعيل مؤسسات العمل المشترك.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: سيناريو التفكك المؤسسي والتلاشي التدريجي للمنظمة

أولاً. مبررات الأطروحات البديلة والمنظور التشاؤمي

أفضت الإخفاقات المتلاحقة وحالة الركود البنيوي التي تلازم جامعة الدول العربية إلى بزوغ أطروحات ومشاريع-إقليمية ودولية-تنادي باستبدال المنظمة بأطر وتجمعات بديلة تقوم على أساس الروابط النفعية والمصالح المشتركة. وينطلق هذا المنظور الاستشرافي التشاؤمي من فرضية انهيار الجامعة وتفككها جراء عجزها عن إحداث تطوير تشريعي عاجل يستجيب للتحولات السياسية العاصفة التي شهدتها البيئة العربية بين عامي 2010 و2012.

ويتوقع هذا المسار بطلان الدور الوظيفي للجامعة، وبروز ثقل التجمعات الفرعية القائمة لتدعيم قدراتها أو توسيع عضويتها، أو تأسيس محاور إقليمية مستجدة تجمعها قواسم وتفاهمات سياسية واقتصادية على غرار نموذج "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"؛ ورغم أن الشواهد الواقعية تؤكد صعوبة تحقق هذا السيناريو الكارثي على المدى القريب، إلا أن استمرار الجمود يمنحه حيزاً في الفكر الاستشرافي.

ثانياً. التصورات والمبادرات الرسمية لتغيير النمط الهيكلي

شهد الفضاء السياسي والفكري العربي طرح عدة بدائل تنظيمية استهدفت إعادة بناء المنظومة الإقليمية وتجاوز ميثاقها التقليدي، ومن أبرز هذه المبادرات الرسمية (هريدي، 2004):

- **المبادرة اليمينة لتأسيس "اتحاد الدول العربية:** "دعت الرؤية اليمنية إلى إحداث تحول هيكلي جذري يُلغي الصيغة الحالية للجامعة ويستبدلها بـ "اتحاد عربي"، يتألف من مجلس أعلى للملوك والرؤساء، وتتبعه مجالس تخصصية للأمن، والدفاع، والشؤون الخارجية، والاقتصاد، والتنمية، والملفات الاجتماعية. كما شددت المبادرة على مأسسة العمل الشعبي والتشريعي من خلال تشييد برلمان عربي ومجلس للشورى القومي.

المشروع الليبي للاتحاد العربي البديل: طرحت الدولة الليبية مشروعاً موازياً يرمي إلى استبدال الجامعة بكيان اتحادي يعتمد نظام أغلبية الثلثين لتمرير وإنفاذ القرارات الحيوية، مع فرض حظر قانوني صارم يمنع الدول الأعضاء من إبرام أي معاهدات أو اتفاقيات عسكرية منفردة مع قوى أو أطراف أجنبية (هريدي، 2004).

ويلاحظ الباحث أن هذا السيناريو يغفل تلازماً مسيرة ممتدة من العمل الإقليمي المشترك، ويتنكر للأدوار التاريخية والقيمة الوجودية لجامعة الدول العربية كمنظمة تحتاج إلى تدعيم آلياتها وتحديث تشريعاتها بدلاً من السعي لإقصائها؛ لذا فمن غير المنطقي الجزم باختفاء أو غياب الجامعة ككيان مؤسسي فاعل على الساحة العربية.

ISSN : 2410-1818

ثالثاً: تباطؤ الاستجابة وأثر الجوار الجيواستراتيجي

أسفر تأخر الجامعة وعجز أدواتها اللائحة عن التعاطي السريع والحاسم مع الأزمات والنزاعات البينية-مثل الخلاف العراقي الكويتي والتوتر المغربي الجزائري-وصولاً إلى التحولات السياسية المعاصرة، عن فتح المجال أمام تزايد الاختراقات والمبادرات الإقليمية والدولية (عبد الفتاح، 2012).

وتكشف القراءة النقدية عن افتقار النظام الحالي للمؤهلات والآليات السياسية والتشريعية اللازمة لمجابهة تحديات الحراك الجماهيري؛ إذ يواجه الميثاق مأزقاً قانونياً في التعامل مع ثورات شعبية تناهض الأنظمة الحاكمة وتطالب بإسقاطها. وأمام هذا العجز، بات عنصر المبادرة الفردية والتحالفات الفرعية هو المحرك الأساسي للتفاعلات، مدعوماً بطبيعة التشابك الجيواستراتيجي، وتداخل المصالح الاقتصادية، والروابط الاجتماعية العابرة للحدود الوطنية (عبد الفتاح، 2012).

صعود التكتلات الإقليمية الفرعية وإدارة القرار السياسي العربي

يُشير الدور الوظيفي النشط الذي اضطلع به مجلس التعاون لدول الخليج العربية في خضم التحولات السياسية المعاصرة-ولا سيما في معالجة ملفات عدة -تزامناً مع حالة الجمود والغياب التي انتابت جامعة الدول العربية، إلى وعي استراتيجي مبكر لدى المنظومة الخليجية بقصور آليات الجامعة وعجزها عن قيادة الأزمات القومية.

أحدثت تداعيات الحراك الجماهيري العربي تحولات استراتيجية في تفاعلات دول مجلس التعاون الخليجي مع القوى الإقليمية والدولية، دافعة إياها نحو تحصين جبهتها الداخلية وإعادة تقييم شراكاتها نتيجة للمخاوف الأمنية وشلل جامعة الدول العربية (الشريف، 2013، ص153). أدى ذلك إلى تعزيز فاعلية المنظومة الخليجية، وتطوير دبلوماسية عربية موحدة لحماية المصالح المشتركة والبحث عن حلفاء جدد (الشريف، 2013، ص153).

ولذلك نجد أن تداعيات الربيع العربي على مستوى فعالية مجلس التعاون الخليجي قد أحدثت بالفعل مجموعة من التطورات على صعيد العلاقات التعاونية (العلاقات الثنائية) بتدافع المجلس لمعالجة الأزمة في البحرين ،والدعم الكامل لها، وأما على مستوى التفاعلات الجماعية انعكست على فعالية أداء الوظائف ،فكان التصدي الأمني والعسكري للأزمة في البحرين والحرص على احتواء الأزمة في عُمان عن طريق تقديم معونات مالية سخية، كما تم الاتجاه نحو توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي يظم كل من الأردن، والمغرب في محاولة لتأسيس منظومة توازن قوى إقليمية عربية جديدة (بين المشرق والمغرب).

ISSN : 2410-1818

تداعيات التكتلات الإقليمية الفرعية على مسيرة العمل القومي

شهدت الساحة السياسية نقاشاً أكاديمياً مستمراً منذ ولادة الأطر والتنظيمات الإقليمية الفرعية في المنطقة-متمثلة في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 ، وإعلان قيام اتحاد المغرب العربي عام 1989 ، وصولاً إلى صياغة تحالف دول إعلان دمشق عام 1991. ويتمحور هذا الجدل حول طبيعة وارتدادات هذه الكيانات، ومدى تأثيرها-سواء بالإيجاب أو السلب-على الكفاءة التشغيلية لجامعة الدول العربية بشكل عام، ومسيرة العمل العربي الموحد بشكل خاص، لاسيما في أبعاده الدبلوماسية والتنسيقية المشتركة .

وفي هذا السياق، تتمحور الاتجاهات الفكرية حول التكتلات العربية الفرعية بين ثلاث مقاربات: التكاملية التي تراها خطوة نحو الوحدة، والانفصالية الرافضة لتكريسها للتفتت، والتوفيقية الداعية لضبطها كأداة اندماج. وتطرح هذه المقاربات رؤى متباينة بين تعزيز العمل العربي المشترك أو تفتيته (الصغير، 2020، ص19).

القراءة النقدية لأثر التكتلات الفرعية على المنظومة الأم

تتجه القراءات التحليلية لواقع العلاقات البينية إلى تشخيص طيف من السلبيات والمآخذ البنيوية التي خلفتها هذه التكتلات الفرعية على مسيرة العمل الجماعي، وتتمثل أبرز هذه الانتقادات في الآتي (الصغير، 2020، ص19):

أولاً. تقويض كفاءة التنسيق الدبلوماسي

ثانياً. تعميق الركود الهيكلي للجامعة

ثالثاً. تباعد طموحات الاندماج القومي

تكشف الممارسات الواقعية للتكتلات الإقليمية العربية الفرعية عن نزعة لتبني سياسات مستقلة بمعزل عن التنسيق مع جامعة الدول العربية، وتفضيل المصالح الذاتية على الاعتبارات القومية وتتسم هذه التكتلات بكونها أندية مغلقة تتبنى في تعاملاتها طابعاً نخبوياً قائماً على الاعتزاز بالثروة. هدفت هذه الرؤى الاستشرافية إلى رسم ملامح الدور المقبل لجامعة الدول العربية، حيث تلخصت في ثلاثة مسارات محتملة. ويظهر المسار الأول بوصفه الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق، نظراً لارتكازه على معطيات منطقية وواقعية؛ حيث يشير إلى بقاء الجامعة على وضعها الراهن دون إدخال تعديلات جوهرية أو تحديثات هيكلية في المنظور القريب. ورغم ذلك، يظل التغيير المطلوب ممكناً في أي لحظة، مما يعني أن نمو المنظمة وتطورها سيكون وتيرته بطيئة للغاية في المرحلة القادمة، ما لم تبادر جمهورية مصر العربية بأخذ زمام المبادرة لقيادة مشروع حقيقي للإصلاح والتطوير.

ISSN : 2410-1818

ويعزو الباحث بأن السيناريو الثاني يتبنى مقاربة معيارية واقعية ترتكز على قيادة مصرية-سعودية لتحديث منظومة العمل المشترك ومواجهة الأطروحات البديلة كـ"الشرق الأوسط الجديد"، سعياً لإعادة بناء جسور الثقة مع الشارع العربي عقب موجات الحراك الشعبي. في المقابل، يواجه هذا المسار بيئة دولية غير مواتية تتسم بانكفاء القوى الكبرى على أزماتها الذاتية وتراجع رغبتها في إدارة النزاعات الإقليمية. ويتضاعف تعقد المشهد نتيجة تحولات الأمن العالمي وبروز مهددات مستحدثة عابرة للحدود، مثل الهجرة غير الشرعية، وتنامي شبكات التهريب، وتعثر برامج التنمية، مما يفرض على المنطقة الاعتماد على قوتها الذاتية.

الاضطرابات المحلية وتداعياتها الجيوسياسية والدولية:

من ناحية أخرى، باتت الاضطرابات المحلية تشكل تهديداً مباشراً للمنظومة الأمنية في الأقطار العربية، وامتدت آثارها السلبية لتلقي بظلالها على الفضاء الإقليمي المحيط؛ وهو ما يسهم بدوره في تقويض الاستقرار العالمي ويهدد مصالح الدول الكبرى بشكل مباشر .(Moritan, 1992, p. 56)

علاوة على ذلك، يواجه الواقع العربي الداخلي تراجعاً ملحوظاً في مسارات التحول الديمقراطي داخل عدة دول، كأحد الإفرازات والنتائج المعقدة التي خلفتها موجات الحراك الشعبي. وبعيداً عن الإفراط في التفاؤل، يتوجب الاعتراف بأن مشروع التحديث المنشود في هذا السياق سيبقى نسبياً ومسقوفاً بحدود الإرادة السياسية للحكومات العربية، دون أن يتعارض مع الحسابات والمصالح السيادية لكل دولة على حدة. وبناءً على ذلك، فإن نجاح قاطرة التغيير يظل رهناً بمدى توفر الرغبة الحقيقية لدى الأطراف العربية للوفاء بالتعهدات المشتركة، واستيعاب الأهمية الاستراتيجية للمفات التي توافقت عليها.

وفي المقابل، يطرح التصور الثالث فرضية تفكك جامعة الدول العربية بالكامل، وتعويضها بكيانات وتكتلات فرعية بديلة؛ سواء عبر صعود مجلس التعاون الخليجي، أو إحياء اتحاد المغرب العربي، أو حتى التجاوب مع الأطروحات الداعية لتأسيس اتحاد عربي موسع. ويعكس هذا المسار وجهة نظر مفرطة في التشاؤم، أو تطلعات بعض الأطراف الساعية لتقويض المنظمة وسحب بساط النفوذ الإقليمي والدولي من تحت أقدامها. ورغم هذه الطروحات، فإن الواقعية السياسية تؤكد عدم إمكانية غياب الجامعة أو إيجاد بديل مؤسسي يحل محلها؛ مما يجعل هذا السيناريو منفصلاً عن الواقع العملي، وضمن دائرة الاحتمالات المستبعدة تماماً في المدى المنظور.

سعى هذا المحور البحثي إلى قراءة مسار التضامن العربي في إطار جامعة الدول العربية، والوقوف على طبيعة التحولات الراهنة في المشهدين الإقليمي والدولي. وتأسيساً على تلك المعطيات، جرى استشراف المآلات المستقبلية للمنظمة من خلال ثلاثة مسارات تحليلية محتملة، وتتمثل في:-

ISSN : 2410-1818

أولها: ركود المنظومة وبقاؤها على وضعها الراهن دون تحديث، وسط تفاقم الأزمات وتصاعد الانتقادات الموجهة إليها، مما يكرس حالة الجمود الحالية. وثانيها: إنجاز حزمة من الإصلاحات الجوهرية القادرة على تفعيل دورها والارتقاء بكفاءتها كمنظمة إقليمية فاعلة، شريطة وجود قيادة مصرية حازمة وقادرة على مجابهة المخططات الإسرائيلية. وثالثها: تقويض فاعلية الجامعة وهامش مناورتها، مما يفسح المجال لصعود تكتلات فرعية بديلة-وفي مقدمتها مجلس التعاون الخليجي-تتولى زمام المبادرة وتتجاوز الإطار التقليدي للمنظمة.

وفي المحصلة، تظل جامعة الدول العربية المظلة القومية الجامعة والوحيدة للأقطار العربية في مختلف قضاياها البينية. وعلى الرغم من كافة التحديات، ستبقى المؤسسة المحورية الساعية لتنسيق المواقف المشتركة ومواجهة المهددات الداخلية والخارجية المؤثرة في البيئتين الإقليمية والدولية؛ بما يضمن مواكبة التحولات المتسارعة، وصون اللحمة العربية، والنهوض بالواقع التنموي والسياسي للأمة.

ISSN : 2410-1818

خلاصة الدراسة:

تناول الفصل التأسيس التاريخي لجامعة الدول العربية وعوامل النشأة، ومراحل تطور الجامعة منذ عام 1945م، وما قبلها وما بعدها، والأفكار التي كانت تنادي بضرورة إنشاء اتحاد أو جامعة تضم الكل العربي، وقد تناولنا التطور التاريخي، وظروف صياغة الميثاق، ثم مراحل تطور جامعة الدول العربية، ومحاولات تطوير سابقة، وتعديل الميثاق، وكذلك التوسع في العضوية، وتناول مؤتمرات القمة، وقد تناول الباحث عدة أفكار سابقة لتطوير الجامعة لكنها لم تنفذ، وتناول العضوية بالجامعة، ثم المجالس والوحدات الهياكل الرئيسية والفرعية بالجامعة من خلال: تسليط الضوء على عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودور وصلاحيات الأمانة العامة في العديد من القضايا العربية، ثم تم تسليط الضوء على آليات عمل أجهزة الجامعة في المنازعات العربية وطرق التصويت واتخاذ القرار، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، ثم تحديات والأبعاد المعاصرة للأمن القومي العربي، مؤكداً بضرورة تعزيز الوعي الوحدوي لمواجهة التحديات الإقليمية.

وقد تناول الفصل الثاني من الدراسة الرؤية الاستشرافية لمستقبل جامعة الدول العربية، حيث هدفت هذه الرؤى الاستشرافية إلى رسم ملامح الدور المقبل لجامعة الدول العربية، حيث تلخصت في ثلاثة مسارات محتملة. ويظهر المسار الأول بوصفه الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق، نظراً لارتكازه على معطيات منطقية وواقعية؛ حيث يشير إلى بقاء الجامعة على وضعها الراهن دون إدخال تعديلات جوهرية أو تحديثات هيكلية في المنظور القريب. ورغم ذلك، يظل التغيير المطلوب ممكناً في أي لحظة، مما يعني أن نمو المنظمة وتطورها سيكون وتيرته بطيئة للغاية في المرحلة القادمة، ما لم تبادر جمهورية مصر العربية بأخذ زمام المبادرة لقيادة مشروع حقيقي للإصلاح والتطوير.

نصرف الفضاء التحليلي للسيناريو الثاني نحو تجسيد المقاربة المعيارية القائمة على فرضية الإصلاح العملي بعيداً عن الطوباوية المفرطة؛ إذ يفترض نهوض جمهورية مصر العربية بدورها التاريخي لتصدر المشهد القومي بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية وصنعاء وبغداد وعمان وبقية العواصم العربية. ويهدف هذا المحور إلى مجابهة الأطروحات الإقليمية البديلة-وفي مقدمتها مشروع الشرق الأوسط الجديد-بالتوازي مع الدفع الفعلي نحو تحديث البنى السياسية والمجتمعية والاقتصادية، كخطوة أساسية لإعادة بناء جسور الثقة بين المنظمة الإقليمية والشارع العربي، لا سيما في أعقاب موجات الحراك الشعبي. وتشير التقديرات إلى حتمية استعادة الدور المصري النشط وتكامل الجهود العربية لتحريك عجلة التحديث داخل المنظومة لتوائم التحولات الإقليمية الراهنة.

وفي المقابل، تبدو البيئة الدولية غير مواتية لدعم هذا المسار؛ نظراً لانكفاء غالبية الدول على ملفاتها المحلية على حساب قضايا العمل العربي المشترك. وعلاوة على ذلك، شهد مفهوم الأمن العالمي تحولات جذرية مدفوعة بظهور مهددات مستحدثة أثرت سلباً على الاستقرار العربي، في ظل غياب

ISSN : 2410-1818

التوازنات التقليدية التي ميزت حقبة الحرب الباردة. ويتزامن هذا التراجع مع تعثر مشاريع التحول الديمقراطي نتيجة إخفاق برامج التنمية، وتفاقم معضلات الفقر، وتصاعد معدلات الهجرة غير الشرعية، وتنامي شبكات التهريب، فضلاً عن تصدر الأبعاد المتطرفة للمشهد الديني. ومما يضاعف من حدة هذه الأزمات، تراجع رغبة القوى الكبرى في احتواء النزاعات الإقليمية، وتفضيلها التركيز على شؤونها الداخلية وأزماتها الذاتية .

علاوة على ذلك، يواجه الواقع العربي الداخلي تراجعاً ملحوظاً في مسارات التحول الديمقراطي داخل عدة دول، كأحد الإفرازات والنتائج المعقدة التي خلفتها موجات الحراك الشعبي. وبعيداً عن الإفراط في التفاؤل، يتوجب الاعتراف بأن مشروع التحديث المنشود في هذا السياق سيبقى نسبياً ومسقوفاً بحدود الإرادة السياسية للحكومات العربية، دون أن يتعارض مع الحسابات والمصالح السيادية لكل دولة على حدة. وبناءً على ذلك، فإن نجاح قاطرة التغيير يظل رهناً بمدى توفر الرغبة الحقيقية لدى الأطراف العربية للوفاء بالتعهدات المشتركة، واستيعاب الأهمية الاستراتيجية للمفات التي توافقت عليها.

وفي المقابل، يطرح التصور الثالث فرضية تفكك جامعة الدول العربية بالكامل، وتعويضها بكيانات وتكتلات فرعية بديلة؛ سواء عبر صعود مجلس التعاون الخليجي، أو إحياء اتحاد المغرب العربي، أو حتى التجاوب مع الأطروحات الداعية لتأسيس اتحاد عربي موسع. ويعكس هذا المسار وجهة نظر مفرطة في التشاؤم، أو تطلعات بعض الأطراف الساعية لتقويض المنظمة وسحب بساط النفوذ الإقليمي والدولي من تحت أقدامها. ورغم هذه الطروحات، فإن الواقعية السياسية تؤكد عدم إمكانية غياب الجامعة أو إيجاد بديل مؤسسي يحل محلها؛ مما يجعل هذا السيناريو منفصلاً عن الواقع العملي، وضمن دائرة الاحتمالات المستبعدة تماماً في المدى المنظور.

سعى هذا المحور البحثي إلى قراءة مسار التضامن العربي في إطار جامعة الدول العربية، والوقوف على طبيعة التحولات الراهنة في المشهدين الإقليمي والدولي. وتأسيساً على تلك المعطيات، جرى استشراف المآلات المستقبلية للمنظمة من خلال ثلاثة مسارات تحليلية محتملة، وتتمثل في:-

أولها: ركود المنظومة وبقاؤها على وضعها الراهن دون تحديث، وسط تفاقم الأزمات وتصاعد الانتقادات الموجهة إليها، مما يكرس حالة الجمود الحالية. وثانيها: إنجاز حزمة من الإصلاحات الجوهرية القادرة على تفعيل دورها والارتقاء بكفاءتها كمنظمة إقليمية فاعلة، شريطة وجود قيادة مصرية حازمة وقادرة على مجابهة المخططات الإسرائيلية. وثالثها: تقويض فاعلية الجامعة وهامش مناورتها، مما يفسح المجال لصعود تكتلات فرعية بديلة-وفي مقدمتها مجلس التعاون الخليجي-تتولى زمام المبادرة وتتجاوز الإطار التقليدي للمنظمة.

ISSN : 2410-1818

وفي المحصلة، تظل جامعة الدول العربية المظلة القومية الجامعة والوحيدة للأقطار العربية في مختلف قضاياها البينية. وعلى الرغم من كافة التحديات، ستبقى المؤسسة المحورية الساعية لتنسيق المواقف المشتركة ومواجهة المهددات الداخلية والخارجية المؤثرة في البيئتين الإقليمية والدولية؛ بما يضمن مواكبة التحولات المتسارعة، وصون اللحمة العربية، والنهوض بالواقع التنموي والسياسي للأمة.

نتائج الدراسة:

أولاً. القصور القانوني للمواثيق المشتركة: يواجه الميثاق التأسيسي واتفاقية الدفاع المشتركة فجوات تشريعية واضحة، مما يعيق صياغة استراتيجية موحدة وفعالة لحماية الأمن القومي.

ثانياً. تقادم الهياكل التنظيمية: تتسم المؤسسات واللجان التابعة للجامعة بنمط إداري تقليدي لم يعد يتلاءم مع طبيعة المتغيرات الإقليمية والتحديات الطارئة المحيطة بالمنطقة.

ثالثاً. وجود حالة من الضعف العربي، بسبب تغليب المصلحة القطرية على القومية العربية، وامتناع الدول الأعضاء تقديم بعض التنازلات عن بعض حقوقهم الوطنية للمصلحة العربية الشاملة والكاملة.

رابعاً. ضعف منظومة الأمن القومي العربي.

خامساً. ضعف أداء المنظمات العربية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية.

ثانياً: التوصيات

تقترح الدراسة تبني استراتيجية إصلاحية تقوم على المحاور التالية:-

أولاً: ضرورة تحديث البنية التنظيمية وإعادة هيكلة الأجهزة الإدارية للجامعة لتتوافق مع المستجدات والتحولات السياسية الحالية في المنطقة.

ثانياً: تعديل النظم التشريعية حيث يتم مراجعة بنود الميثاق لتحديث طرق اتخاذ القرار، والتخلي عن شرط الإجماع لجعل القرارات نافذة وملزمة.

ثالثاً: تفعيل الأمن الجماعي من خلال تحديث اتفاقية الدفاع المشترك وبناء مجلس عسكري موحد لإدارة الأزمات الأمنية وتنسيق الجهود.

رابعاً: تأسيس مظلة أمنية من خلال إطلاق مجلس للأمن القومي العربي لحماية المصالح الحيوية ومواجهة التهديدات الخارجية والداخلية.

خامساً: تطوير الكفاءة المؤسسية وتحديث الفروع واللجان التابعة للأمانة العامة لزيادة مرونتها وسرعة استجابتها للمستجدات.

سادساً: إعلاء المصلحة الجماعية وترسيخ ثقافة التعاون الإقليمي وتفضيل الأمن القومي الشامل على الحسابات السياسية الضيقة لكل دولة.

ISSN : 2410-1818

المراجع والمصادر

أولاً. المراجع العربية

الكتب

أحمد، يوسف أحمد.(2005).جامعة الدول العربية: "حديث الستين عاماً".معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

شهاب، مفيد.(1978).جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها (ط. 1). معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

العتيبي، غالب.(2010).جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية (ط. 1). أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

غانم، محمد حافظ.(1965).محاضرات عن جامعة الدول العربية.معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

الفتلاوي، سهيل.(2011).جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة: موسوعة المنظمات الدولية (ط. 1). دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان.

المجذوب، محمد.(2006).التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة (ط. 8). منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

محافظة، علي.(1983).النشأة التاريخية للجامعة العربية، جامعة الدول العربية - الواقع والطموح. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

محجوب، عبد الحليم.(2004).مستقبل الجامعة في ضوء مبادرات التطوير والإصلاح.مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مطر، جميل؛ وهلال، علي الدين.(1993).جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير.مركز البحوث والدراسات السياسية، المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، القاهرة.

يحيى، جلال.(1966).العالم العربي الحديث.دار المعارف، القاهرة.

ثانياً. المراجع الأجنبية

Fitzmaurice, G. (1952). The law and procedure of the International Court of Justice: International organizations and tribunals. *British Yearbook of International Law*, *29*, 1–62.

Godet, M. (2006). *Creating futures: Scenario planning as a strategic management tool* (2nd ed.). Economica.

ISSN : 2410-1818

Moritan, R. G. (1992). The developing world and the new world order. *The Washington Quarterly*, *15*(4), 56–64. doi.org

Youssef, H. (2014). *Mediation and conflict resolution in the Arab world: The role of the Arab League*. Centre for Humanitarian Dialogue.

ثالثاً. الرسائل العلمية ودراسات ونشرات بحثية

جبر، نهلة محمد أحمد.(1995). جامعة الدول العربية: نشأتها وتطورها ودورها المستقبلي، شؤون عربية، الأمانة العامة، القاهرة.

الشريف، عبد الله عيسى.(2013). دور جامعة الدول العربية في الثورات العربية، دراسة حالتي: سوريا وليبيا، الطبعة الأولى.

رابعاً. مجلات وصحف ودوريات

أحمد، يوسف أحمد.(2004). المتغيرات العربية، ملف إصلاح جامعة الدول العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 301.

إسماعيل، علي محمد.(1979). فكرة الإقليمية فى جامعة الدول العربية وعلاقتها بالوحدة العربية، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، مجلد 35.

باقر، مأمون(ب.ت). الجامعة العربية أخفقت في تجسيد كيان متماسك، جريدة البيان.

الزعيم، عادل(1985).مجلة شؤون عربية، بعد أربعين عاماً من قيام جامعة الدول العربية، العدد 37، مارس.

السيد، رضوان.(2004). الدولة والسياسة والإصلاح في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، ع 117.

الصغير، عبد المؤمن.(2016). متطلبات إرساء دبلوماسية عربية موحدة في ظل حتمية إصلاح جامعة الدول العربية، المجلة الدولية للعلوم السياسية، المركز الديمقراطي العربي.

عبد الفتاح، بشير(2024). مقال بعنوان النظام الإقليمي العربي، جريدة الشروق.

عاشور، قياتي. (2017). الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة، مجلة كلية الآداب □جامعة بي سويف، مجلد 4، عدد 1.

الكيلاني، هيثم،(1997): دراسات في الأمن القومي العربي، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، سوريا، ط 2.

ISSN : 2410-1818

خامساً. مؤتمرات وندوات علمية وأوراق عمل

جامعة الدول العربية.(2006).قرارات وإعلانات مؤتمر القمة العربية الثامنة عشرة في الخرطوم. الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية(المقترحات).

عبد الفتاح، بشير.(2012).مستقبل العمل العربي المشترك [حلقة نقاشية سياسية]. برنامج ما وراء الخبر، شبكة الجزيرة الإعلامية.

عوض، جابر(1992) . ندوة اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية ، ورقة عمل منشورة.

سادساً. الوثائق الرسمية والمواثيق والتقارير

ميثاق جامعة الدول العربية.

إعلان بيروت.(2002).الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية رقم (14) ، بيروت، (27-28 مارس).

البيان الختامي لقمة شرم الشيخ.(2003).جريدة الأهرام المصرية ، الصادرة بتاريخ 2 مارس 2003.

تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية. (2004). منشور في كتاب: من أجل إصلاح جامعة الدول العربية. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي.(1950).الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

سابعاً. المبادرات

المبادرة الأردنية لإصلاح جامعة الدول العربية.(2003)

المبادرة الجزائرية لتطوير العمل العربي المشترك.(2004)

المبادرة السعودية لإصلاح الوضع العربي وتفعيل الجامعة.(2003-2002)

المبادرة السودانية لإعادة هيكلة الجامعة العربية.(2003)

المبادرة القطرية لتحديث آليات جامعة الدول العربية.(2003)

المبادرة الليبية لتطوير وتعديل ميثاق الجامعة.(2003)

المبادرة المصرية لإصلاح جامعة الدول العربية.(2003)

المبادرة اليمنية لدعوة التجمع وتأسيس اتحاد عربي موسع.(2003)

ثامناً. الشبكة الدولية للمعلومات (المواقع الإلكترونية)

بوابة جامعة الدول العربية الإلكترونية http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx .

هريدي، خالد.(2004).*مبادرات تطوير الجامعة العربية*.تقرير إخباري منشور على موقع هيئة الإذاعة البريطانية .BBC .

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـة مفهرسـة فـي المواقـع الآتيـة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59